الحرية

اسبوعية سياسية عربية

بيروت — الاثنين — ٢٠—٧—١٩٧٠ — العدد ٥٢٤ — السنة الحادية عشرة — الثمن ٢٥ ق. ل.

AL - HOURRIAH No 524 ● 20—7 — 1970 BEYROUTH

معمل الزجاج في البقاع :

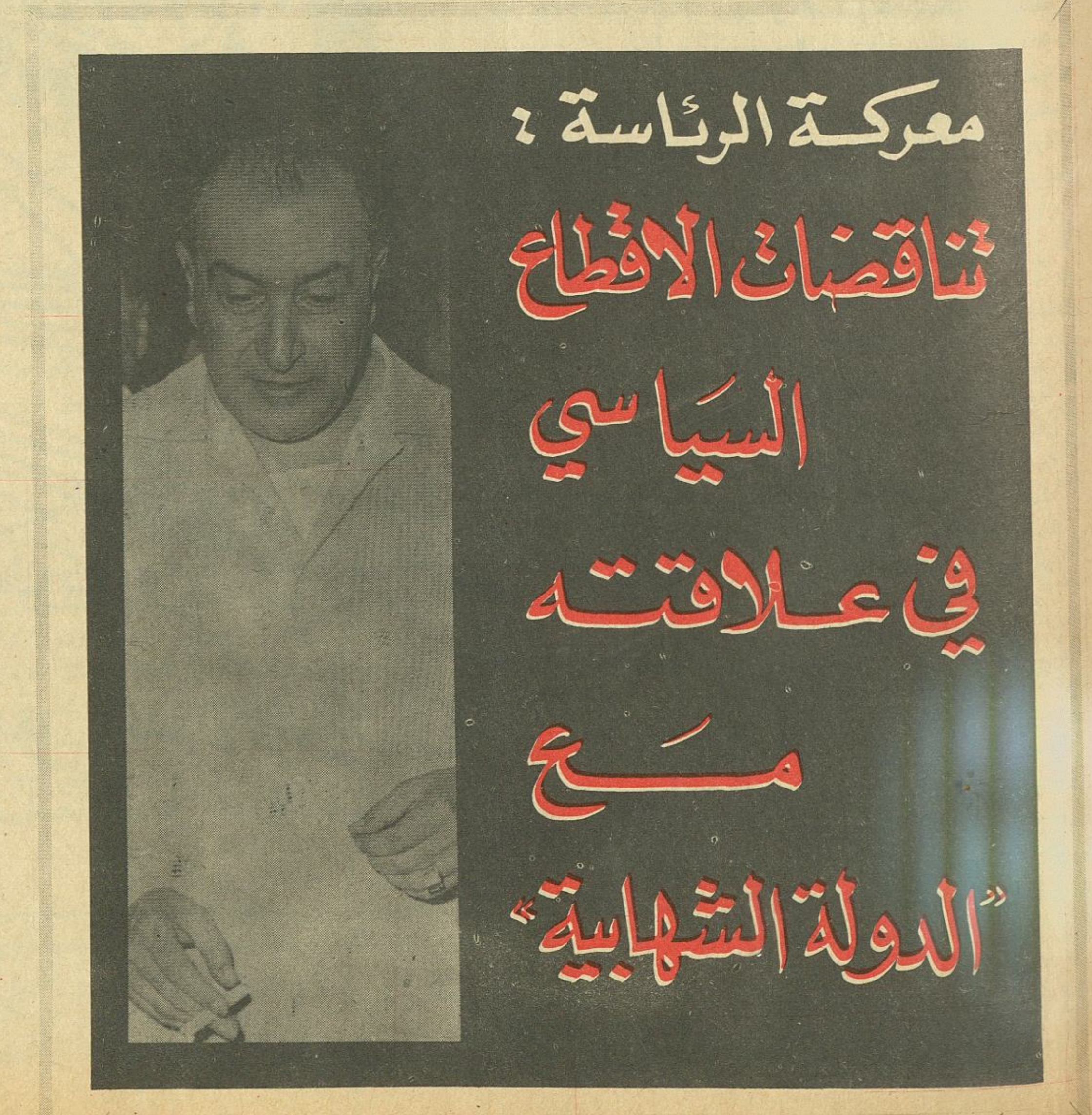
إرهاب واستغلال وسط منطقة مجهولة



المغرب :

وعد ملكي بالديمقراطية







كلمة

المؤتمر الوطني للأحزاب والهيئات والشخصيات ..

إما المؤتمر الوطني .. وإما فرعون والسكاف

مع اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الاولى ، تنشط الاطراف التي ترتزق من هذه المناسبات ، والتي يقوم عملها السياسي كله على هذا الارتزاق . فالنجاح في ايصال مرشح ما يعني المشاركة ، طوال سنوات ، في توزيع المصالح الصغيرة على الناخبين ، أي تثبيت القاعدة الانتخابية التي لا بد منها للمساهمة في السلطة : الحكم والمنافع .

لكن النشاط الرئاسي لا ينحصر في المرتزقين من نواب وازلام . بل هناك قوى تقدمية — هي نعتت نفسها بالثورية — تؤمن بان معركة الرئاسة ، ككل المعارك السياسية التي يتيحها النظام السياسي اللبناني ، فرصة للتاثير على مجرى الاحداث . وذلك ببساطة: بينما تدعم القوى اليمينية والرجعية والطائفية هذا المرشح أو ذاك ، ليس على القوى التقدمية والوطنية الا دعم مرشح اخر ، يتحلى بالتقدمية والوطنية اللتين تتحلى بهما هذه القوى . وبينما تقف وراء المرشح اليميني والرجعي والطائفي قوى الاستعمار والاجهزة والمصارف ، على القوى التقدمية أن تحشد وراء مرشحها قوى التحرر والجماهير والتقدم .

هذه هي النوايا . هذه هي المشاريع كما يتخيلها الذهن بعيدا عن الوضع الفعلي للقوى السياسية والطبقية في لبنان . قبل الاجابة على هذه النوايا — التي لا شك بطيبتها — لنر ما يحدث فعلا .

منذ شهر ونصف أرسلت الامانة العامة للحزب التقدمي الاشتراكي « الذي يتزعمه السيد كمال جنبلاط » الى مجلة « الطليعة » المصرية تقريرا شاملا عن أوضاع لبنان والتحديات التي تواجهه وهو على ابواب انتخابات الرئاسة الجديدة ، والتقديم للمجلة. العنوان : « لبنان الثورة .. لا .. لبنان التسويات » . وينتهي التقرير ، ذو العنوان غير اللبناني ، الى أن رئيس لبنان المقبل مدعو الى « احداث ثورة سياسية واقتصادية واجتماعية في حياة المواطن اللبناني » . اما عناصر هذه الثورة — والتقرير لا يخاف الكلمات ولا ... يحترمها — فهي :

١ — أن يعيد الى البلاد المناخ الديمقراطي السليم (...)

٤ — أن يعلن سياسة اقتصادية تقدمية ، تضع في راس مشاغلها واهتماماتها مصالح العمال والطلاب والفلاحين ، والطبقات الوسطي والدنيا من الشعب اللبناني ..(...)

٦ — أن يبادر الى وضع وتنفيذ خطة ترمي الى اعداد الشعب وتعبئته للقيام بواجب الدفاع عن البلاد ..

٧ — أن يمد يدا واثقة ومخلصة وغير خائفة الى الاخوة الفلسطينيين.

٨ — أن ينهج سياسة عربية تقدمية ..

٩ — أن يتحرر من عقدة الخوف والحذر في علاقاتنا مع دول المعسكر الاشتراكي ...

١٠ — أن يتحرر من ضغوط الدول الاستعمارية التي لا تريد لبنان الا مشروعا بين مشاريعها الاقتصادية الرابحة ، ومنطقة نفوذ لها خارج حدودها .

هذه البنود شكلت مواصفات الرئيس المقبل في ذهن رئيس الحزب ووزير الداخلية في التصريحات القاهرية والبيروتية والكويتية ... وكان التقرير قد حدد القوى السياسية التي تتبنى هذه البنود : « جبهة الاحزاب التقدمية والقوى الوطنية... ويقودها الحزب التقدمي الاشتراكي ، برئيسه كمال جنبلاط ».

ورغم الالتباس في ما تعنيه هنا كلمة «جبهة» فقد كان واضحا ان نشاط وزير الداخلية لا يعتمد على جبهة فعلية . وانتهى الالتباس في ٢ تموز ، الحالي ، عندما قرر مجلس قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي تشكيل لجان عمل للاتصال بالاحزاب والقوى التقدمية والطلاب للاتفاق على مرشح وطني يتبنى مواصفات الحزب وينفذها . وذلك — كما جاء في الحيثيات — بعد أن ظهر « أن زعماء النهج لم يظهروا اية نية جدية أو استعداد حقيقي لاقرار مشاريع القوانين الاستثنائية التي تزيل تسلط الاجهزة غير المدنية عن الحياة السياسية في البلاد » . وبتاريخ ٢٩—٦ ، كان رئيس الحزب قد دعا جمعية الحزب العامة للانعقاد في ١٢ تموز لمناقشة موقف الحزب من معركة رئاسة الجمهورية .

سارعت « الاخبار » اللبنانية (عدد ٥ تموز) الى استنتاج « اساس جديد » لمعركة الرئاسة « غير الاسس التي تمكنت اطراف النظام من فرضها في السابق ، والتي أدت ، في أكثر الاحيان ، الى استبعاد الجماهير بشكل شبه كامل ، عن التاثير المباشر وغير المباشر في اختيار رئيس الجمهورية » . كما اعلنت الجريدة أن الاتصالات الجارية « قد اظهرت أن ثمة امكانيات واسعة أمام الجماهير الشعبية واحزابها التقدمية وقواها الوطنية للتأثير بشكل متزايد في اتجاه عرقلة واحباط مخططات الاستعمار والرجعية بشأن رئاسة الجمهورية » .

لكن الاساس الجديد الذي استنتجته « الاخبار » كان رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي قد بدأ ينجزه في عدد « الانباء » الذي أرساه . ففي افتتاحية عدد ٤ تموز يتحدث جنبلاط عن انقاذ أرباب النهج الشهابي من « الورطة التي تولت عليهم » ، ومساعدتهم ليتمكنوا من « وضع خطة سليمة تتفق مع افكار صديقنا الرئيس شهاب وتعكس حقيقة ما هو عليه لا ما هم عليه أرباب المصالح الرأسمالية والاهواء الدنيوية » . فصديقه ينتمي الى الاسس التي تمكنت اطراف النظام من فرضها في السابق ، حسب تعبير « الاخبار » . فالعودة اليه والى هدى أفكاره لا شأن لها بالاساس الجديد الذي هو في مخيلة الجريدة التقدمية .

كلام كل هذا ؟ والعمل الجدي هو ما يهيئه جنبلاط في السر ، في الاتصالات العربية ، في المبادرات الجماهيرية ؟

حسنا. ما هي اتصالات جنبلاط التي بداها مباشرة بعد قرار تشكيل لجان الاتصال بالاحزاب والقوى التقدمية ؟

في عدد ٤ تموز ، نشرت جريدة « النداء » اليومية ، التي تصلها بـ « الاخبار » صلات رحم وقربى ، وتحت عنوان : « جنبلاط : الاتصالات بين الاحزاب التقدمية بدات منذ فترة وسنبحث عقد مؤتمر وطني للاتفاق على مرشح لرئاسة الجمهورية » ، تحت هذا العنوان ، نشرت « النداء » بالنسبة « للاتصال بالكتل النيابية والاوساط السياسية » لقاء جنبلاط مع:

— جوزف السكاف

— مشروع لقاء مع تقي الدين الصلح

— مشروع لقاء مع هنري فرعون « اللي بيمون على كم نائب » .

يوم الاثنين ، ٦ تموز ، تم اللقاء مع فرعون ، ونشرت « النداء » المتلهفة النبأ بتفاصيله . اتفق جنبلاط مع فرعون على متابعة الاتصالات لبحث التعاون في ضوء المواصفات التي حددها الحزب التقدمي الاشتراكي . وقال فرعون « ان وجهات النظر بينه وبين الوزير جنبلاط غير مختلفة » .

●★●

اذن ، هذه هي مراحل الاعداد للبنان الثورة ، منذ أوائل حزيران الى اوائل تموز . المناخ الديمقراطي : السياسة الاقتصادية التقدمية ، اعداد الشعب وتعبئته ، اليد الواثقة الممدودة الى الاخوة الفلسطينيين ، السياسة العربية التقدمية ، العلاقات مع دول المعسكر الاشتراكي ... هذه المطالب كلها ، وغيرها ، ما اداتها ؟ ما اداة تاثير الجماهير المباشر وغير المباشر على معركة الرئاسة ؟

الجواب التقدمي ، الثوري ، واضح : الاداة هي :

— جوزف السكاف : اقطاعي البقاع ومصاص دم جماهير فلاحيه ، صديق شمعون واده والسفارة الاميركية .

— تقي الدين الصلح : وزير الداخلية الذي انجح ريمون اده في انتخابات ١٩٦٦ الفرعية في جبيل .

— هنري فرعون : الكادح المعروف ، ووزير الدولة في انتخابات ١٩٦٨ التي أتت بالحلف الثلاثي الى المجلس النيابي .

الاداة هي « حثالة الاقطاع السياسي » وبورجوازية الرهونات وسبق الخيل .

لان رئاسة الجمهورية في لبنان هي السلطة التي تمثل توازن الاقطاع السياسي — المحلي — الطائفي والنفوذ الاجنبي ، كان لا بد للتقدميين الذين يتوهمون المشاركة في الامور الجدية والعمل المسؤول أن ينزلقوا في مهاوي فرعون والسكاف والصلح ، وراء جنبلاط . فالرئيس « الوطني » حديث خرافة ، بينما الحياة السياسية بكاملها يحكمها الازلام ، والاحزاب مجامع طائفية ، والنقابات خيالات صحراء ، والحركة الوطنية لم تتحرر من قبضة قبضايات الصف الثاني .

و « النداء » نفسها ، وفي سدرة وعيها ، تعبر بوضوح عن الامور . فهي بعد أن تورد تصريح جنبلاط عن عقد المؤتمر الوطني ، تستطرد مباشرة : « وبالنسبة للاتصال بالكتل النيابية والاوساط السياسية » : فرعون ، السكاف ...

عندما يقوم العمل السياسي على الجمع بين المؤتمر الوطني وفرعون ، فهذا يعني أن الغلبة لفرعون ، لانه يمثل وزن المؤسسات الحاكمة والعلاقات السياسية والاجتماعية الفعلية .

النتيجة ساطعة : اما المؤتمر الوطني واما فرعون ، والا ففرعون هو الرابح الوحيد .

« الحرية »

● عمليات الجبهة الشعبية الديموقراطية ●

أصدرت الجبهة الشعبية الديمقراطية البيانات العسكرية التالية :

بيان عمليات رقم ٣٣٧

١ ـ قامت احدى مجموعاتنا المقاتلة بتاريخ ٢١ـ٥ وفي تمام الساعة الحادية عشرة بهجوم مركز بالقذائف الصاروخية والاسلحة الرشاشة على احد كمائن العدو شرق مستعمرة ازراعيل في الجليل فدمرته وقتلت وجرحت من فيه .

٢ ـ وفي نفس الوقت قامت مجموعة أخرى بمشاغلة العدو بقصف مركز لمستعمرة ازراعيل مما ادى الى احداث اضرار بالمنشآت والارواح ، وأشعلت بعض الحرائق داخل المستعمرة .

وعادت مجموعاتنا الى قواعدها سالمة .

بيان عمليات رقم ٣٣٨

قامت احدى مجموعاتنا المقاتلة في ٦ـ٧ـ٧٠ بنصب كمين لاحدى دوريات العدو التابعة لسلاح الهندسة في منطقة الرقة ، وفي تمام الساعة الخامسة صباحا مرت احدى دوريات العدو ففاجأها ثوارنا بنيران رشاشاتهم الخفيفة والمتوسطة ، مما أدى الى مقتل وجرح عدد من جنود العدو . وفي نفس الوقت قامت وحدة الهاون الثقيلة بقصف لتجمعات اليات العدو في منطقة الجنيدية مما أدى الى اعطاب عدد من اليات العدو في الموقع ، وقتل وجرح عدد من جنوده .

وعادت مجموعاتنا الى قواعدها سالمة .

بيان عمليات رقم ٣٣٩

في الساعة الثامنة والنصف مساء ٧ـ٧ قامت احدى مجموعات الهاون الثقيلة بقصف مركز وشديد على مستعمرة بيت يوسف . واستمر القصف مدة نصف ساعة مما ادى الى وقوع اضرار في ممتلكات العدو واصابة عدد من جنوده . وقد شوهدت النيران مشتعلة في اماكن متعددة من المستعمرة .. وهرعت سيارات النجدة الى مكان القصف ، واعترف العدو بالحادث .

وقد عادت مجموعاتنا الى قواعدها سالمة .

بيان عمليات رقم ٣٤٠

قصفت مجموعة الهاون مستعمرة غيشر في الساعة التاسعة من ٨ـ٧ بقصف مركز وشديد استمر حتى الساعة العاشرة ، وقد ردت قوات العدو بمدافع الدبابات والرشاشات الثقيلة وشوهدت النيران مشتعلة بالمستعمرة وسيارات النجدة تهرع الى المستعمرة وقد اطفئت الانوار .

وتمكنت المجموعة من العودة الى قواعدها بسلام .

بيان عمليات رقم ٣٤١

قامت قواتنا في تمام الساعة الثامنة من ليلة ١٠ـ٧ بقصف مركز على مستعمرة أشدوت يعقوب ومستعمرة شمار هاجولان ، وقد نتج عن هذا القصف تدمير بعض المنشآت الحيوية في المستعمرتين . وشوهدت الحرائق مشتعلة في مستعمرة أشدوت يعقوب . وقام العدو باطلاق صفارات الانذار في المستعمرتين . كما قام بانارة المنطقة جميعها .

هذا وقد رد العدو على ثوارنا بقصف من المدفعية الثقيلة والرشاشات .. وقد دامت المعركة ساعة وربع الساعة ، وعاد ثوارنا الى قواعدهم سالمين .

الحرية

صاحب الامتياز: محسن ابراهيم — المدير المسؤول: حسن فخر — مدير الادارة: ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العاملية ـ محلة رأس النبع ـ بناية فؤاد درويش

هاتف : ٢٤٧٥٥٢ ـ ص. ب. ٨٥٧ بيروت ـ لبنان

الجبهة الشعبية الديمقراطية : تحفظات واسعة على اتفاق اللجنة الرباعية

بعد مرور عدة أيام على صدور البيان المشترك السلطة ترفض عمليا تنفيذ الخطوات الاولية

حددت الجبهة الشعبية الديمقراطية موقفها من الاتفاق الاخير الذي أعلنته «اللجنة الرباعية» ، وقد جاء ذلك في حديث اجرته صحيفة « فتح » الناطقة بلسان اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية مع نايف حواتمه .

س : ما هو موقف الجبهة الشعبية الديمقراطية من البيان الاخير ؟

ج : لنحدد في البداية طبيعة الازمة القائمة بين حركة المقاومة والجماهير من جهة وبين السلطات الاردنية من جهة اخرى . ان الذي وقع في ٧ ـ ٦ هو حلقة جديدة من حلقات التآمر الامبريالي ومثل الجناح الرجعي المتطرف في النظام دورا تنفيذيا خدمة لمخططات الامبريالية والرجعية لتصفية قوى الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية في صفوف شعبنا حتى يصبح بالامكان تنفيذ قرار مجلس الامن السيء الذكر والذي ينتهي بالاقرار بدولة اسرائيل ضمن حدود معترف بها وآمنة .

ولهذا فاننا لا نتوقع أن تكون أزمة ٧ ـ ٦ هي الازمة الاخيرة مع السلطات الاردنية والامبريالية فكلما اقتربت الحلول الاستسلامية كلما تكاثرت وتكونت المؤامرات الامبريالية الرجعية على حركة المقاومة . فان جثة المقاومة الفلسطينية هي الثمن الكبير الذي تريده الامبريالية والصهيونية لتنفيذ قرار مجلس الامن .

بالنسبة للاتفاق الاخير لدينا تحفظات واسعة عليه ، فقد جاءت مجموع التزامات السلطات الاردنية فيما يختص بالحفاظ على آمن الثورة غامضة وغير محددة .

س : ولكن هل وقعت الجبهة الشعبية الديمقراطية على البيان ؟

ج ـ ان الجبهة الديمقراطية ملتزمة بقرار اللجنة المركزية بالموافقة على البيان المشترك وملتزمة أيضا بمجموعة التحفظات التي ابداها اعضاء اللجنة المركزية عليها .

ونحن مع جميع فصائل الثورة سننفذ بدقة وامانة التزامات حركة المقاومة الفلسطينية الواردة في الاتفاق والاخذ بقوانين الانضباط الوطني والثوري التي شرعتها الثورة لنفسها .

ولكن الاتفاق يقف على رجلين لا على رجل واحدة . فكما أننا ملتزمون بما هو خاص بالثورة علينا أن نراقب بحذر شديد مدى التزام السلطة بالشق الثاني من الاتفاق الخاص بها . وملاحظتنا أنها حتى الان ترفض عمليا الالتزام بما هو خاص بها ، وخاصة ما هو سريع وفوري من سحب للقوات العسكرية من حول عمان والمدن والغاء التعزيزات العسكرية داخل المدن لتتفرغ القوات العسكرية الاردنية للقتال ضد العدو الصهيوني الامبريالي ، وفيما يتعلق بحل الاجهزة الخاصة ـ المسلحة منها وغير المسلحة ـ والتي انشاتها قيادة الجناح الرجعي المتطرف في السلطة لضرب حركة المقاومة وتمزيق وحدة الشعب في الساحة الفلسطينية الاردنية في ظل شعارات اقليمية وعشائرية .

ان التزام الثورة هو التزام واع مفتوح العينين والا تحول الاتفاق اذا بقيت السلطة مصرة على عدم تنفيذ البنود الخاصة بها الى اتفاق ضد مصلحة الثورة .

وغموض الخطوات الواردة آنفا هي التي تدفعنا للتحفظ تجاه البيان الاخير مؤكدين أن ترجمتها العملية هي الوحيدة التي تسمح بالتعايش بين حركة المقاومة والسلطة ومنع تكرار المجازر .

وعلينا أن نلاحظ بعد مرور عدة أيام على صدور البيان المشترك ان السلطة ترفض عمليا تنفيذ الخطوات الاولية المطلوبة منها لتخفيف التوتر القائم . فالقوات العسكرية لا زالت داخل المدن ، ولا زالت عمان محاصرة . وبقاء الاوضاع على حالها ينذر بأن السلطة الرسمية تمارس عمليا محاولة دفن التزاماتها والاصرار على متابعة الخط الرجعي المعادي للثورة والجماهير .

ان الخطوات العملية في صالح الثورة هي التي ستؤكد في الايام القليلة القادمة هل أن الاتفاق في صالح الثورة أم ضدها . وتؤكد مدى التزام السلطات الرسمية بواجباتها نجاه الثورة وشعبنا المقاتل .

ثورة ظفار

بلاغات عسكرية للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل

وصلت « للحرية » البلاغات العسكرية التي أصدرتها الجبهة الشعبية لتحرير الخليج عن عملياتها في شهر حزيران الماضي :

□ بتاريخ ٢ـ٦ـ١٩٧٠ ، قامت مجموعة من طائرات انهوكر هنتر التابعة لسلاح الجو البريطاني في قاعدة صلالة الجوية بغارة جوية على مدينة رخيوت للمنطقة الغربية من ظفار ، وقد تصدت لها قواتنا المتمركزة بالمدينة بالمدافع المضادة للطائرات واشتبكت معها لمدة ١٠ دقائق حيث اصابت احداها شوهدت والنار تشتعل فيها.. بينما لاذت الطائرات الاخرى بالفرار .

□ وبتاريخ ٤ـ٦ـ١٩٧٠ ، وفي تمام الساعة السادسة صباحا ، تحركت مجموعة من سيارات العدو المحملة بالجنود المرتزقة من مركز العدو الواقع في اذ غران ، شمال غربي المنطقة الوسطى في طريقها الى مضى ، وذلك لجلب الماء الى المركز ، وفي اثناء سيرها انفجر لغم أرضي كانت قد زرعته احدى مجموعاتنا العسكرية في تلك المنطقة تحت سيارة عسكرية من طراز بيدفورد محملة بالجنود المرتزقة ، مما أدى تحطيمها تحطيما كاملا وقتل وجرح من فيها .

وبعد ذلك استنجدت القافلة بالسلاح الجوي الملكي البريطاني ، الذي قامت طائراته بقصف المنطقة المجاورة للحادث ولمدة طويلة لم يصب احد باذى .

الوحدة الغربية ـ ضلكوت

□ وبتاريخ ٥ـ٦ـ١٩٧٠ قامت طائرتان من طائرات سلاح الجو البريطاني في قاعدة صلالة بغارة جوية على مدينة ضلكوت بالوحدة الغربية ، فتصدت لها دفاعاتنا الارضية واشتبكت معها لمدة نصف ساعة ، حيث تمكنت قواتنا من اصابة احداها اصابة مباشرة ، شوهدت والنار تشتعل فيها ، ولاذت الاخرى بالفرار .

□ وبتاريخ ٩ـ٦ـ١٩٧٠ ، قامت مجموعة الهندسة التابعة لوحدة هو شي منه ، بزرع لغم أرضي في الطريق الذي يستعمله العدو لجلب المياه ، وذلك في وادي اذ غران ، شمال غرب المنطقة الوسطى ، وقد انفجر اللغم بسيارة من طراز بيد فورد محملة بالجنود مما ادى الى تحطيمها تحطيما كاملا .

□ وبتاريخ ٢٧ـ٦ـ١٩٧٠ ، وفي تمام الساعة التاسعة مساء تحركت مجموعة من قوات العدو في وادي رزاق وقد تمكنت قواتنا التابعة لوحدة هو شي منه من رصدها والاشتباك معها بالاسلحة الثقيلة والمتوسطة لمدة ساعة كاملة .. وقد أسفرت المعركة عن اصابة ١٥ جندي مرتزق بين قتيل وجريح .

وقد عادت قواتنا الباسلة حاملة معها شهيدين من رفاقنا هما : الرفيق علي عوض علي ، والرفيق سعيد سهيل .

□ وفي ٢٨ـ٦ـ١٩٧٠ تحركت مجموعة من قوات جيش التحرير الشعبي التابعة لوحدة هو شي منه لتفتيش المنطقة في وادي رزاق ، وفي تمام الساعة الثامنة صباحا اطلقت نيران اسلحتها الخفيفة والمتوسطة تجاه تجمعات العدو ، واسفرت النتيجة عن اصابة ٢٠ جندي مرتزق بين قتيل وجريح . وقد شوهدت طائرات العدو تنقل المصابين .

هذا وقد عادت قواتنا الى قواعدها سالمة .. بعد أن لاذت قوات العدو بالفرار .

عاش نضال جماهيرنا في الخليج .. بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل .

ولترتفع عاليا راية العنف الثوري المسلح والمنظم في كل مكان لدحر الامبريالية والصهيونية والرجعية .

صادر عن
الجبهة الشعبية
لتحرير الخليج العربي المحتل

بعد عودته الى الخرطوم من القاهرة

إعتقال عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي السوداني

عبد الخالق محجوب

علمت « الحرية » أن السيد عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي السوداني هو الان قيد الاعتقال في مزرعة قريبة من الخرطوم ، ويجري البحث بأمر تسفيره الى منطقة نائية في السودان .

هذا وكان عبد الخالق قد ابعد قبل ذلك الى القاهرة وحين سمح له بالعودة الى السودان اعتقل فور وصوله الى المطار . والجدير بالذكر أن هذا الموقف يعود الى سبب رئيسي هو رفض عبد الخالق محجوب لمطلب حل الحزب الشيوعي والاندماج في تنظيم واحد يقترح الحكم انشاءه ...

الحركة العمالية اللبنانية

■ إضراب عمال القرعون
■ إضراب عمال الآثار في صيدا



عمال القرعون اثناء تنفيذ اضرابهم

أضرب عمال القرعون بعد أن قام الملتزم في البلدة بصرف عدد كبير من العمال بطريقة تعسفية دون أي مبرر قانوني أو أي انذار ، مما اثار العمال فأضربوا حتى يتم رجوع العمال المصروفين وتستجيب المصلحة لمطالبهم .

وقد اجتمع العمال جميعهم بالهيئة التي تمثلهم ورفضوا تعليق الاضراب والرجوع الى العمل الا بعد تحقيق مطالبهم ، واتخذوا القرارات التالية :

١ ـ استمرار الاضراب حتى يستجيب الملتزم بارجاع العمال الذين صرفوا .

٢ ـ أن يقدم الملتزم تعهدا خطيا بتطبيق (القانون اللبناني) ويحقق كل طلب يقره القانون . ودفع جميع الاضرار المترتبة على ذلك .

أما مطالب العمال الاخرى ، الى جانب مطلب عودة العمال المسرحين فورا فهي :

١ ـ اعطاء الفرصة السنوية ـ ١٥ يوما .

٢ ـ جعل نهار الاحد يوم عطلة مدفوعة لجميع العمال .

٣ ـ تأمين التطبيب في جميع حالات العطل التي تنشأ أثناء العمل .

٤ ـ دفع الاجور في حالات الاضرابات المبدئية ، ومن ضمنها الاضراب الاخير .

٥ ـ جعل اجر ساعة العمل الاضافية يساوي اجر ساعة ونصف من العمل العادي .

٦ ـ دفع الاجور كل ١٥ يوم .

□ عمال الاثار في صيدا ..

وفي صيدا أضرب عمال الاثار في معبد اشمون ـ ٤٧ عاملا ـ وقرروا الاعتصام قرب المحافظة بعد أن منعوا من دخول دار المحافظة .

وقد جاء هذا الاضراب والاعتصام بعد أن هددوا بالطرد الجماعي بحجة ان المصلحة ـ مديرية الاثار ـ ليست بحاجة الى خدماتهم .. بعد أن مضى على عمل بعضهم اكثر من عشر سنوات في المصلحة . والمعروف أن أجور هؤلاء العمال لا تتجاوز ٦ ليرات لبنانية في اليوم ، ولم تزد خلال السنوات الثمانية التي مضت على عمل بعضهم اكثر من ٤٠ قرشا ـ ! ـ .

وتتركز مطالب العمال المضربين على الغاء قرار صرفهم من العمل . والمعروف أن عمال الاثار في صور قد أضربوا ايضا منذ فترة وتظاهروا في شوارع البلدة .

العراق

بعد حملة عنيفة ضد الحزب الشيوعي العراقي :

الجبهة الوطنية التقدمية والعلاقة بين حزب البعث والحزب الشيوعي

شنت اجهزة الاعلام العراقية حملة عنيفة على الحزب الشيوعي العراقي تناقلتها وكالات الانباءوعكستها جرائد الحزب في بيروت (الكفاح) ، وهذه محاولة اولية لاستقصاء العلاقة بين الحزبين منذ انقلاب ١٧ تموز في العراق :

منذ الانقلاب الذي اوصل حزب البعث الى سدة الحكم في العراق في ١٧ تموز ١٩٦٨ والصحافة الشيوعية تصدر البيان تلو البيان مستنكرة باستحياء شديد حملات الاعتقال والتعذيب والاغتيال التي يقوم بها حزب البعث بحق المناضلين الشيوعيين وغير الشيوعيين ، ومطالبة بتحقيق الديمقراطية وارساء المناخ الملائم لانضاج علاقات جبهوية بين الاحزاب التقدمية العراقية . ويشير الكثير من هذه البيانات ، بالاضافة الى اشارته الى النواحي القانونية في الاعتقال (استدعاء مختار المحلة ، حق معرفة التهم ، الخ) ، (وان كان الحساب على هذه الاسس ليس حسابا سياسيا ، بقدر ما هو عتاب) .. الى المحاولات التي يبذلها البعث الحاكم لتفتيت القوى السياسية المنافسة له في الحكم ، ويتجلى القمع هذا في عمليات « النقد الذاتي » التي تطلب من المناضلين على مختلف اهوائهم السياسية تحت التعذيب في معتقل « قصر النهاية » وملحقاته .

وكما تتوالى البيانات ، تتوالى التصريحات البعثية العراقية ، نافية التهم ومشيدة بكل صفاقة بديمقراطية الحكم وجماهيريته وتقدميته، وداعية الى انشاء الجبهة الوطنية التقدمية . فما هي حيثيات هذه العلاقة المضطربة من نفور متبادل ورغبة متبادلة ، — وانلفظية من الجانب البعثي — في التقارب ؟

بين الترغيب والقمع

جاء البعث في ١٧ تموز ١٩٦٨ بعد انقلاب قامت به زمرة من الضباط اشترك فيها البعثيون مكونين طرفا كانت له الغلبة بعد الانقلاب بايام . وجاء الحكم البعثي معزولا جماهيريا ومعزولا سياسيا ، ملوحا للاطراف الاخرى (الحزب الشيوعي — اللجنة المركزية — اساسا) بجبهة وطنية تقدمية ضبابية الملامح تشترك فيها جميع هذه الاطراف في الحكم على اساس من الاعتراف المتبادل والقيادة المشتركة (كان حزب البعث العراقي قد تخلى عن مبدأ « الحزب القائد » في مؤتمره القومي التاسع الذي عقد قبيل انقلاب ١٧—٧—١٩٦٨) . والواضح أن هذا التلويح لم يكن باكثر من قبيل الترغيب طمعا في تنازلات تترك لحزب البعث الكلمة الاولى والاخيرة ، اي انه لم يكن يهدف الى اكثر من محاولة تدجين القوى السياسية الاخرى ، وعلى راسها الحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) ووضعها تحت لوائه . ومن ابرز الخطوات الفعلية لترغيب الشيوعيين في الرضوخ للحكم البعثي، الاتيان بعزيز شريف وزيرا للعدل ، وعزيز شريف من اعضاء مجلس رئاسة حركة انصار السلم في العالم وشيوعي سابق وصديق للحزب ، وذلك تقليدا لسوريا باشراك حزبيين في الحكومة ، مقابل تجميد استقلالية الحزب ومقابل علاقات اوثق مع الاتحاد السوفياتي.

وتزامن مع محاولات الترغيب هذه اطلاق الحكم البيروقراطي العسكري عنان حملة ارهابية لقمع القوى السياسية الاخرى ولاضعافها الى حد الرضوخ للشروط البعثية ، وذلك ضمن منطق الحكم العراقي الذي ليس حكما حزبيا بقدر ما هو حكم لفئة بيروقراطية عسكرية لها مصالحها وامتيازاتها الضيقة والمرتبطة ارتباطا وثيقا بانفرادها بالسلطة وبتغليب مصالحها الفئوية على مصالحها السياسية البعيدة المدى والتي تتطلب علاقة سياسية بفئات سياسية أخرى ،

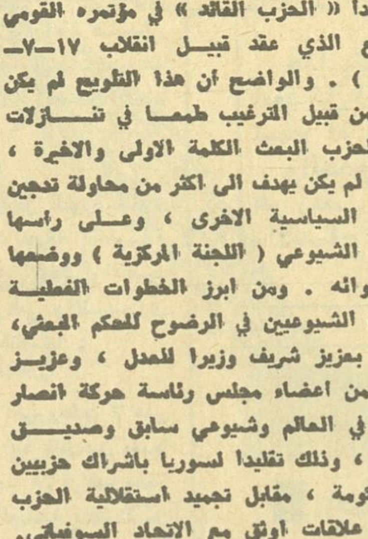
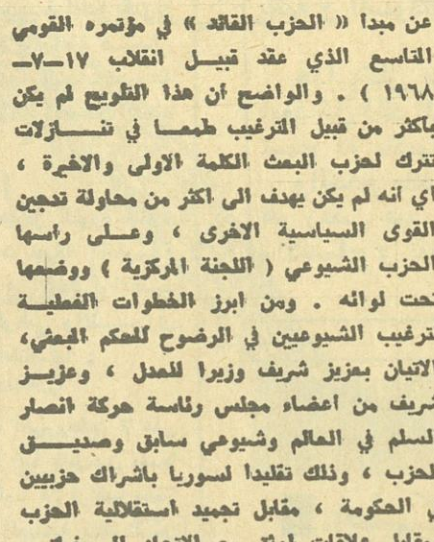
علاقة توسع نطاقها الفئوي الى نطاق اخر يكون التعبير السياسي عن مرحلة تاريخية ، هذا

التعبير الذي لا يكون في بلد متخلف الا عن طريق كتلة سياسية تتخطى المصالح الفئوية — ومنها تلك لبعض الطبقات .

الحزب الرائد القائد

واستمر الوضع بهذا الشكل حتى بادر الحكم العراقي الى كسر طوق العزلة السياسية التي كادت ان تخنقه (والافواج التي توجهت الى المشانق اثر اصطناع هستيريا الجواسيس ليست الا من قبيل المحاولة لكسر طوق العزلة اعتمادا على اثارة ما هو اكثر تخلفا) بوصوله الى الاتفاق مع الاكراد في ١١ اذار ١٩٧٠ ، تحرر الحكم العراقي بذلك من قسم لا باس به من الضغط الذي كان يتعرض اليه ، واكتسب حرية اكبر للحركة .

وكان من الطبيعي أن يقترن التقارب مع الاكراد بالتصلب تجاه الفئات السياسية الاخرى ضمن المجال الاكبر من الحرية المتاحة له ، وخصوصا ضد الحزب الشيوعي الذي ، على عكس الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يشكل ضغطا خارجيا ، له تراث جماهيري نضالي طويل ينافسه سياسيا في المجال الداخلي وضمن الفئات التي يسعى الى استقطابها أو يدعي ذلك . فضمن مقررات المؤتمر القومي العاشر لحزب البعث العراقي لم تتعد الاشارة الى موضوع الجبهة الوطنية التقدمية المطالبة بـ « تحقيق الجبهة الوطنية التقدمية » كما جاء في المقررات (عن مقال لهيئة تحرير طريق الشعب الناطقة باسم

احمد حسن البكر

الحزب الشيوعي العراقي — اللجنة المركزية — الاخبار ١٢—٧—١٩٧٠) . تبع ذلك احياء لشعار الحزب القائد واحجاما عن استعمال لفظ « احزاب » بالنسبة للقوى غير البعثية والاستعاضة عنه بتعابير كـ « فئات » و « قوى » . وتبلور هذا الاتجاه في مقال افتتاحي لصحيفة « الثورة » شبه الرسمية نشر بكامله ثلاث مرات في ثلاثة ايام متتالية (١٠ و ١١ و ١٢ تموز ١٩٧٠) جاء ردا مستفيضا على خطاب القاه عبد الكريم احمد الناطق باسم الحزب الشيوعي في مؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني الاخير وطالب فيه الحكم « البعثي » باقامة جبهة وطنية تقدمية مبنية على الاعتراف المتبادل وعلى مبدأ التكافؤ بين القوى السياسية المختلفة .

اتهمت هذه الافتتاحية الحزب الشيوعي بالسلبية جاه الجبهة المقترحة ، واخذت عليه بادىء ذي بدء عدم اطلاقه نعت « ثوري » على حكم الضباط البعثيين ، واعتبرت هذا نسفا « للجسر الاساسي من جسور الجبهة » . كما وضعت الاعتراف بثورية الوضع أول شروط انشاء الجبهة ان لم يكن أهمها . فهناك شرط « الاعتراف بالدور القيادي للحزب (حزب البعث — عدد سابق من الحرية) على صعيد الحكم وعلى صعيد المنظمات والجبهة » .. فقد اسقط الضباط البعثيون الحكم العارفي وكرسوا انفسهم بذلك ، في رأي « الثورة » ، قادة ورواد الحركة الوطنية الثورية في العراق . على ذلك ، عندما يتكلم المتحدث الشيوعي عن العلاقات المتكافئة ، فهو « انما يقدم شيئا فريدا في لاواقعيته » . ان عدم الاقرار بقيادة البعث « خطا تاريخي » ، ولا يمكن التفريط بدوره القيادي لانه « من شروط الثورة في بدئها ، في استمرارها وديمومتها » . الا أن « الثورة » لا تعتبر أن ما سلف ذكره تحبيذا لحكم الحزب الواحد ، بل هي ترفض هذا المبدأ .

ثمة شروط اخرى وضعتها « الثورة » لقيام الجبهة ، اهمها عدم اقامة صلة مع « الفلول المنشقة عن الحزب » و « السعي بالنسبة للفئات ذات الامتدادات الاممية الى حمل امتداداتها على التعاطف من (كذا !) حزب البعث العربي الاشتراكي في الاقطار التي تتواجد فيها » . والدلالة الاساسية لهذه الشروط الاخيرة مسعى الحكم العراقي عزل الحكم السوري تماما بوقف الصمت الشيوعي عنه ، وهذا مطلب مستحيل كما يعلم واضعوه .

واضح أن الشروط هذه تهدف الى فرض غلبة الطغمة العسكرية الحاكمة في العراق على الحياة السياسية واستبعاد الفئات الاخرى (والحقيقة أن الفئة الوحيدة التي لها اي وزن هي الحزب الشيوعي) بتفجيرها ودفعها بالتالي اما الى مواقع مضادة بالامكان قمعها ، واما الى الاستسلام التام والرضوخ الكامل لشروط الفئة البيروقراطية الحاكمة . والنتيجة في كلتا الحالتين الاستفراد بالسلطة ضمن منطق تغليب المصلحة الفئوية الضيقة والمباشرة للبيروقراطية العسكرية الحاكمة وما يتوافق معها من قوى طبقية مضادة للثورة وعلاقات خارجية تخضع للمنطق الامبريالي .

... و « السلبية الشيوعية »

ماذا كان موقف الحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) من التلويحات الاغرائية البعثية ومن الاتجاه الاخير بعد الاتفاق مع الاكراد ؟ نبع هذا الموقف من منطق استراتيجية الحزب الشيوعي العراقي ، وهو نفس المنطق الذي دعا الحزب الشيوعي المصري الى حل نفسه والاندماج افراديا في الاتحاد الاشتراكي العربي، وهذا المنطق هو منطق التعايش السلمي « التطور اللاراسمالي » الذي يتحفظ الى اقصى مدى في القيام باي نشاط معاد فعلا لاي وضع قائم لايمكن أن يؤدي الا الى التكتيك الانتهازي ضمن حدود الوضع الراهن (« الوضع القائم » كما تسميه ادبيات الحزب الشيوعي العراقي — اللجنة المركزية) ، وفي سبيل المشاركة فيه ..

ادى هذا الموقف الى التلكؤ في اتخاذ اي موقف واضح ومحدد من رفض البيروقراطية الحاكمة اشراك الحزب او اية فئة اخرى في الحياة السياسية للدولة ورفضها تقديم حد ادنى من الحريات الديمقراطية ومن العمل التقدمي ، ولم يتعد نقده حد العتاب تخوفا من اعتقاد حزب البعث أن الحزب الشيوعي معاد له . بذلك اصبح الحزب الشيوعي في وضع تقبل سلبي وانفعال تجاه الاحداث جمد اي أثر سياسي فعلي له وأي فعل في مواجهة وضع بوليسي هو تعبير عن ركود اكثر من تعبيره عن مرحلة متقدمة من النضال ضد الاستعمار ، وضد المصالح الامبريالية . كيف بالامكان الانتظار من طغمة بيروقراطية عسكرية حاكمة النظر الى ابعد من مصالحها الفئوية المباشرة وتخليها عن مواقع تحتلها بفتحها المجال ديمقراطيا امام قوى سياسية اخرى في جبهة موحدة ؟.

على الرغم من كل ذلك ، لا نجد في الرد الاخير على مواقف الحكم العراقي (مقال هيئة تحرير « طريق الشعب » المشار اليه اعلاه) اكثر من الدعوة الى التنازلات المتبادلة ، وذلك

البقية على الصفحة — ١٥

المغرب

بعد ٥ سنوات من حالة الاستثناء :

وعد ملكي بالديمقراطية

اغتنم الملك الحسن الثاني احتفال البلاد بعيد ميلاده ليبشر الشعب بان حالة الاستثناء قد انتهت ، وليدعوه الى استفتاء جديد على الدستور ستجري بعده انتخابات البرلمان .

هذا هو الوعد الملكي بديمقراطية ظلت مفقودة بالمغرب منذ ٨ سنوات ، فما هي العوامل الجديدة التي دفعت الملك الى ذلك ، وما هي « معالم الديمقراطية الملكية الجديدة » ؟

ان قصة الدستور والانتخابات في المغرب تبدأ منذ عام ١٩٦٢ — وبالضبط في شهر أيلول منه — حين اعلن الملك الحسن الثاني انه وضع دستورا للبلاد ، ودعا الشعب الى الاستفتاء عليه . وجند الحكم كل قواه الادارية والقمعية (البوليس وقوات الجيش) لاقناع الشعب بالتصويت الى جانب الدستور الملكي الممنوح .. اما القوى السياسية الاساسية (خاصة حزب الاستقلال ، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية) فقد تناقضت مواقفها من الاستفتاء ، ففي حين شارك حزب الاستقلال بالدعوة الى الاستفتاء — ثم عندما سقط مرشحوه بالانتخابات بعد عام اعترض على الدستور — فان الاتحاد الوطني دعا الى مقاطعته ، ثم اشترك في الانتخابات بعد عام !.

بعد عام من الاستفتاء على الدستور جرت الانتخابات الموعودة واستطاع الملك ان يوصل اكثرية نيابية موالية له بينما لم تحصل المعارضة (حزب الاستقلال والاتحاد الوطني) الا على اقلية .. الا أن الاحداث سرعان ما فاجأت الملك والاحزاب والبرلمان ، ففي اذار (مارس) قامت انتفاضة عمالية دامية في الدار البيضاء (سقط فيها اكثر من ١٠٠٠ مواطن بعد مظاهرات قمعها الجيش بالقوة) ، اعلن الملك على اثرها حالة استثناء (أي حالة طوارىء ، علق فيها الدستور والبرلمان ، وأصبحت السلطة كلها في يد الملك) .. ومنذ ذلك الحين انتفت كل مظاهر الديمقراطية الشكلية في المغرب ، فالملك يغير ويبدل الوزارة حين يريد ويشاء ويعين في الحكم من يريد ويشاء ، واختار الملك مجموعة من الموظفين والتكنوقراطيين المخلصين للملك ، الى جانب ممثلي القوة العسكرية والقوى القبائلية ، ليكونوا الاطار الذي يختار منه وزراءه . وفي خلال هذه الفترة الطويلة كان الملك يود ، باستمرار ، بانهاء حالة الاستثناء .. الا ان الاحداث كانت باستمرار كذلك تجعل انهاء حالة الطوارىء امرا صعبا ، وليس من مصلحة الحكم .. فقد كانت الاحداث الدامية في الدار البيضاء جد معبرة ، جعلت الملك يستخلص دروسا هامة منها ، لعل أهمها : تقوية اجهزة القمع السرية ، والقضاء على



الملك الحسن

العناصر الثورية ببطء وصمت وعلى مراحل بحيث يمكن تمهيد الارض السياسية لديمقراطية شكلية تؤمن للمغرب الاستقرار الذي ينشده الملك .

وهكذا عندما وجه الملك الحسن الثاني نقدا ذاتيا امام شعبه على اثر تلك الاحداث الدامية ، واغرورقت عيناه بالدموع على الضحايا ، كان يؤكد انه هو وحده الذي سيمسك بقبضة حديدية زمام السلطة ليقبض على اسباب الفتنة والخلاف والتهور الخ ..

واستمرت حالة الاستثناء هذه خمس سنوات .. وهنا ، كذلك ، فان الاحداث لا ترحم .. فبعد ان نجح الملك في خطته الجديدة للتصفية البطيئة للعناصر السياسية الثورية ، فان تحركات جديدة فاجأته في بحر العام الفائت ، فالتحركات الطلابية كانت عنيفة ، كذلك فان الاضرابات العمالية والتحركات الفلاحية لم تتوقف . وقد تركزت هذه التحركات على ديمقراطية المؤسسات النقابية وحق التعبير والاحزاب والنشاط السياسي الى جانب قضاياها المطلبية المختلفة .

ومرة اخرى يضطر الملك أن يعد بالتغيير محاولا تجديد مؤسسات الدولة لحل المشاكل التي يواجهها الحكم ..

ومرة اخرى ايضا ، وكما فعل في خطاب « النقد الذاتي » بعد أحداث الدار البيضاء الدامية ، يخطب الملك ملقيا المسؤولية على الاخرين ، الذين يتعاونون معه والذين يعارضونه ... (حدد الملك ذلك ايضا في تصريحه الاخير في مجلة « نوفيل اوبسرفاتور » التي نشرت تحقيقا واسعا عن لقائه بفولدمان، ونشرت الى جانبه تصريحات للملك عن الاوضاع الداخلية في المغرب ، اذ قال الملك انه بحاجة الى رجال يراقبونه ويصارحونه بانه قد يسلك احيانا طريقا خاطئا ، والى برلمان يسهم في بناء مغرب جديد .. وأكد الملك انه يتطلع الى جيل اخر غير المعارضين الحاليين الذين تجاوزتهم الظروف !) اما الخطاب المذكور فكان بمناسبة عيد المولد النبوي منذ عدة شهور ، اذ قال الملك ان البلاد على ابواب مرحلة حاسمة في تاريخها ، وانه ينوي اعادة النظر في المفاهيم والمقاييس وانه سيجري تغييرات في الحكم وسيلتفت اكثر الى المنظمات السياسية والنقابية .

وخلال هذه الفترة بعد الخطاب اجرى الملك مشاورات واتصالات ، شملت فيما شملت اركان المعارضة : حزب الاستقلال على الخصوص ، وبعض بقايا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي صفي بعض قادته وشرد آخرون ، واعتقل الكثيرون ، بقي منهم من يؤمن بالشرعية كالمحجوب وعبد الله ابراهيم وغيرهما !.

وبعد هذه المشاورات والاتصالات السياسية اعلن الملك في خطاب جديدة انه قرر طرح دستور جديد على الاستفتاء (هو نفسه الدستور القديم الذي جرى الاستفتاء عليه عام ١٩٦٢ مع تعديلات جزئية عليه لم تمس مبادئه الاساسية التي تتعلق بالحكومة والبرلمان والادارة) .. وينص الدستور الجديد على اقامة نظام برلماني واحد .. وستجري الانتخابات الجديدة في أواخر الشهر القادم .

ماذا كانت ردود فعل المعارضة العلنية والسرية ؟. لحد الان لم يبد حزب الاستقلال رايه ، اما الاتحاد الوطني للقوات الشعبية فهو موزع بين عناصر سرية وعناصر خارجية، وعناصر داخلية انتهازية . وعلى الاغلب فان الاتحاد لن يكون بمقدوره الان أن يتخذ موقفا موحدا تاركا الامر لنضال العناصر الثورية الجديدة من الطلاب والعمال والكوادر السرية التي فجرت بنضالاتها الاخيرة ازمة الحكم ، مما اضطره الى اجراء هذه التغييرات .

بعد إندلاع الثورة في الجبل الأخضر

تقرير سياسي عن تطور الأحداث في عُمان ومسقط !

منذ أن قررت حكومة العمال البريطانيين — قبل سقوطها الاخير — الانسحاب العسكري من الخليج وبريطانيا تخطط لترتيب الاوضاع السياسية في المناطق التي ستنسحب منها ، في محاولة لتدعيم وتقوية الدويلات والمشيخات وتحويلها الى دول وانظمة عصرية !.

وبالنسبة الى مسقط وعمان كان هناك مشروع للحكومة العمالية ان تاتي بسلطان جديد بدلا من السلطان القديم البدائي سعيد بن تيمور الذي اصبح عاجزا عن مجابهة التطورات الجديدة — تماما كما فعلت بريطانيا في السابق حين نحت الشيخ شخبوط في ابو ظبي — ..

وزادت التطورات الاخيرة باندلاع ثورة ظفار ثم حين اندلعت الثورة على الجبل الاخضر بقيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي من اهمية احداث هذا التغيير ، بالاضافة الى مجيء حكومة المحافظين التي ترغب بعدم الالتزام بالانسحاب العسكري ، مما يدفعها الى اجراء التغييرات السياسية المطلوبة كي تضمن ولاءها وتاييدها بعدم الانسحاب .

وهكذا تم عزل السلطان القديم اخيرا ونصب مكانه ابنه قابوس الذي تولى الانجليز تربيته (راجع : الشخصيات، الى جانب هذا التحليل) .



سعيد بن تيمور

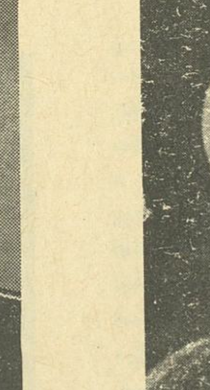
ولكي نعطي القارىء فكرة شاملة عن تطور الاحداث الاخيرة في عمان ومسقط لا بد من العودة الى تطور الصراع القبائلي على الحكم قبل ١٩٦٧ وعلاقته بالاستعمار البريطاني :

احداث عمان قبل ١٩٦٧

ففي سنة ١٩٥٣ تعاقدت شركات نفط بريطانية مع سلطنة مسقط (١) ، وبدأت هذه الشركات في التنقيب سنة ١٩٥٤ ، وعندها رأت بريطانيا بان تحسم الموضوع القائم في المنطقة والذي امتد تاريخه منذ دخول بريطانيا في عمان سنة ١٨٩٠ بعد أن ثبتت بريطانيا اقدامها في المحيط الهندي .

ولكي تجري تغييرات في الاوضاع القديمة القائمة في عمان ، قامت بريطانيا باسم سلطان مسقط بالخطوات التالية :





الامام غالب

١ — قامت بتحركات سرية ، عندما ارسلت وفدا سريا كلف بالاتصال بكل من امام عمان — غالب بن علي ، أمير جبل الاخضر — سليمان بن حمير ، وأمير منطقة الشرقية — صالح الحارثي ، وكانت مهمة الوفد الرئيسية هي معرفة وجهة نظر كل فريق من هؤلاء الفرقاء الثلاثة على حدة ، كي تتمكن بريطانيا من تنفيذ مخططاتها بنجاح ودون أي تعثر ، حيث تعتقد بأن لا وجود للشعب ، وأن الحل والربط هي بيد هؤلاء .

وقدم الوفد البريطاني المذكور بعض الاقتراحات البريطانية ، وهي :

١ — خلع الامام وضم عمان الداخل « الامامة » الى سلطنة مسقط .

٢ — تقسيم عمان الداخل الى ثلاث مناطق : منطقة الغرب ، حصة الامام غالب بن علي ، بالاضافة الى تنصيبه ، في حالة القبول ، رئيسا للقضاة . المنطقة الوسطى ، حصة سلطان بن حمير ، المنطقة الشرقية ، حصة صالح الحارثي .

٣ — تلتزم سلطنة مسقط بدفع ميزانية سنوية من عائدات النفط لهؤلاء الفرقاء الثلاثة .

٤ — عدم تدخل كل من بريطانيا والسلطنة في الشؤون الاجتماعية لعمان الداخل — أي تبقى على نفوذها السابق في استعباد الجماهير ونهبهم من خلال الضرائب و « الزكوات » الباهظة التي تجبى عادة من المواطنين باسم الدين ، الخ ...

لقد لقيت هذه الاقتراحات تجاوبا تاما في البداية ، ولكن تخوف كل فريق من الاخر هو الذي جعل البعض يتردد ، وخاصة الامام غالب بن علي وأخيه طالب ، فاعتبروا الاقتراحات ليست لصالحهم ، ودليلهم على ذلك هو ان « الحرث » تربطهم بالانكليز والسلطان صداقة متينة وقديمة . كذلك الشيخ سليمان بن حمير يعتبر ذو نفوذ كبير في المنطقة الوسطى في تلك الايام ، بينما الامام غالب لا يزال حديثا في الحكم لم يمض على مركزه في الامامة الا عدة اشهر لم تتح له الفرصة اثناءها ان يوطد علاقته مع الانكليز والسلطان ، لذلك رأى ان الانسب أن يرفض هذه المقترحات ، بعد ان اثر على سليمان بن حمير بان يقف معه ، ولكن سليمان بن حمير أخذ يلعب على الحبلين عندما ابلغ الانكليز بانه موافق على المقترحات، في نفس الوقت وعد الامام بانه سوف يرفض هذه الاقتراحات ، ولكن هذه اللعبة سرعان ما انكشفت للانكليز وقرروا التخلص منه ، وهكذا تم استدعاؤه الى مسقط على اساس التشاور حول الموضوع واحتجز هناك تحت الاقامة الجبرية ، اما الشيخ صالح الحارثي ، فبالرغم من قبوله المقترحات فقد بقي مترددا بين البقاء في عمان او الخروج منها ، لانه هو الاخر يواجه نفس مشكلة الامام غالب ، فللشيخ صالح الحارثي ابن عم يدعى أحمد محمد الحارثي — له علاقة خفية مع الانكليز والسلطان بالرغم من أن صالح الحارثي هو رئيس قبيلة الحرث ، ولكن أحمد محمد الحارثي استطاع أن يكسب عطف الانكليز والسلطان معا ، وهذا كان واضحا للشعب العماني ، وذلك من خلال تحركاته السرية بين مسقط وعمان الداخل ، ثم سفره الى ظفار في الاونة الاخيرة والتي قابل فيها السلطان سعيد بن تيمور والمساعدات التي حصل عليها من السلطان في وقته . كل هذه الاشارات جعلت صالح الحارثي يتردد في قبول تلك الاقتراحات ، ثم ما لبث أن انكشف أمره لابن عمه وللانكليز فيما بعد .

مسألة واحة البريمي ..

وبعد أن عرفت بريطانيا مواقف واتجاهات الفرقاء الثلاثة شرعت في التمهيد لخطوة اخرى والتي أتت متممة للخطوة الاولى ، وذلك عندما اثارت بريطانيا مسالة واحة البريمي لدى الفرقاء الثلاثة ، وابلغتهم بان البريمي تابعة لعمان الداخل ، وعليكم ان تستعيدوها من السعودية . والمعروف أن البريمي كانت في ذلك التاريخ تحت اشراف الحكم السعودي ، حيث كان يحكمها وال اسمه : تركي بن عطيشان .

وقد هدفت بريطانيا من ذلك التوقيع بين الفرقاء الثلاثة من جهة والسعودية من جهة اخرى كي يسهل لها فيما بعد تصفية من يقف في وجه مقترحاتها ، غير أن هذه العملية لم يكتب لها النجاح . وبعد أن تاكدت بريطانيا من فشل العملية ، قامت هذه المرة باسم سلطان مسقط بتحريك جيشها المرابط في بيت الفلج بمسقط، وفي مركز كشمير بصحار — ساحل الباطنة ، ونفذ الهجوم في سنة ١٩٥٥ على واحة البريمي ، وبعد اتمام عملية الاحتلال طرد الوالي تركي بن عطيشان ، وبعض مشايخ قبائل المنطقة امثال الشيخ عبيد بن جمعة الكعبي ، الذي لجا الى السعودية .

احتلال عمان

بعد هذا اسرعت بريطانيا في التخطيط لاحتلال عمان الداخل كلها ، حيث قامت بهجوم مباغت على بلدة عبري ومنها الى نزوى والجبل الاخضر والمدن الاخرى ، وقد نفذ هذا الهجوم بالاتفاق مع بعض مشايخ القبائل ، وعلى أثرها تم خلع الامام غالب بن علي من منصبه ، دون أن يبدي أية مقاومة اثناء الاحتلال ...

اما طالب بن علي وصالح الحارثي فقد هربا الى خارج عمان ، حيث كانت السعودية في انتظارهما بفارغ الصبر ، حيث اقام الاول بالسعودية لغرض التدريب والتسليح ، والثاني اتجه الى القاهرة ليقوم من هناك بنشاطات دعائية لصالحهم بصفتهم ثاروا على الانكليز . أما الشيخ سليمان بن حمير فقد استدعي الى مسقط وبقي هناك تحت الاقامة الجبرية .

قلنا أن الهجوم الاخير على عمان الداخل في سنة ١٩٥٥ قد تم بدون مقاومة ، وقد تم لبريطانيا ما ارادت ، وبقيت الحال جارية في عمان الداخل كما هي عليه في عهد الامام غالب ، لم يجر عليها اي تغيير يذكر .

أما الجماهير العمانية فقد فوجئت بتلك الحوادث والتي كانت غالبا تجري دون علمها ، وبدون ارادتها ، هذه الجماهير بدات تتحرك لتنظيم صفوفها تحت ظروف صعبة جدا ، وابتدأت المقاومة ، واتخذت من الجبل الاخضر مقرا لها ، ولكن سرعان ما تدخلت القوى الرجعية في صفوف الثوار معلنة انها ضمنت سندا لها في السعودية ، وانها سوف تتعهد لهم بجلب المساعدات الى عمان ، ولكن هذا التدخل كان ينذر الثوار بنهاية ثورتهم ، حيث قامت هذه القوى الرجعية ، وعلى راسها الامام غالب واخيه طالب ، بعد أن استطاع العودة من جديد الى داخل عمان ، بتبني الثورة ، تحت الوعود بمساعدات من السعودية والدول العربية الاخرى .. لكن الذي حدث أن الثورة لم تحصل على جميع المساعدات بينما غنم الزعماء الرجعيون كل شيء ... فكان نصيب الثوار التشريد والجوع . وبعد أن نجح طالب في تفتيت الثورة اتفق سرا على مغادرة عمان ، وقد مهدت بريطانيا لعملية الهروب بطريقة غير مباشرة !

ويهمنا هنا ذكر شخصية لها علاقة مباشرة في الموضوع ، هذه الشخصية هي طارق بن تيمور . كان طارق يشغل منصب ضابط ركن في الجيش البريطاني في مسقط ، وقد اقيل لاسباب عائلية بينه وبين اخيه سعيد سلطان مسقط ، ومن ثم عين رئيسا لبلدية مسقط ، وقد اعيد الى خدمة الجيش البريطاني في سنة ١٩٥٧ عندما كانت بريطانيا في حربها مع العمانيين ، وقد اختير طارق لعمليات النسف والتدمير وقتل الابرياء ، ونفذ العمليات البربرية باتقان وشجاعة ، حيث نال في وقتها الاوسمة الكثيرة مقابل عمله ، ومن هنا بدا الطموح يدفعه الى كسب السلطة ، عندما فاتح بعض الضباط الانكليز ، ولكن الخبر تسرب الى السلطان وطلب عزله من الجيش وتوقيف جميع المساعدات التي يحصل عليها من السلطة ، ومن ثم استطاع الهروب واللجوء الى احدى الدول الغربية ، وبقي فيما بعد يتجول بين امارات الساحل وبيروت ، وفي نهاية سنة ١٩٦٦ ظهر من جديد بمشروعه المملكة الدستورية .

لقد بدات الجماهير الوطنية في التفكير بين الثورة المسلحة في عمان الداخل وسلوك نفس الطريق الذي سلكه من قبلهم ثوار جنوب اليمن بقيادة الجبهة القومية لتحرير الجنوب العربي المحتل ، وثوار ظفار بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل .

وهكذا انبثقت الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي التي تقود الكفاح المسلح ، الان ، من على الجبل الاخضر !

الشخصيات

بين السلطة والامامة

السلطان المخلوع

هو السلطان سعيد بن تيمور ، تولى الحكم في عام ١٩٣٢ بعد أن نحي والده تيمور بن فيصل بمشيئة بريطانية ، لضروريات رأتها حكومة صاحبة الجلالة للسيطرة على القبائل وانهاء منازعاتها والقضاء على كل امكانية لتمردها ..

وقد جاء سعيد بن تيمور الى السلطة تحت عنوان « الرجل القوي الماكر » ..

وقد كان كذلك بالفعل ... واستعان بصفته الثانية في البداية ، فاستطاع بالخداع والتضليل خلق تناقضات واسعة في صفوف القبائل حتى وصل الى ايجاد هذه التناقضات في صفوف القبيلة الواحدة ..

وذلك عن طريق الرشاوى واتباع سياسة الترغيب ..

وعندما استتب له الامر لجأ الى صفته الاولى وبدأ يمارس السلطة .

مشروع السلطان الجديد

□ **قابوس بن تيمور :**

ابن سلطان مسقط المخلوع سعيد بن تيمور والذي تولت بريطانيا تربيته لمدة ست سنوات قضاها بين لندن وبرلين الغربية ، تلقى علومه في كلية ساندهيرست ببريطانيا ، لذلك يعتبره الانكليز « متحررا » !.

□ **طارق بن تيمور :**

اخ سعيد بن تيمور سلطان مسقط المخلوع : وهو من ام تركية ، وقد تخرج من الكلية العسكرية بالهند وبعدها ذهب الى تركيا حيث تقيم والدته ، وفي سنة ١٩٥٢ عاد الى مسقط حيث عين في الجيش البريطاني برتبة ضابط ركن . وبعد فصله من الجيش بسبب خلاف عائلي طرأ مع اخيه السلطان عين رئيسا لبلدية مسقط حتى حوادث عمان ١٩٥٧ حيث اعيد للجيش ، وما لبث أن اختلف مرة ثانية مع اخيه ، ادت الى تجريده من جميع المسؤوليات ثم هروبه الى الخارج .

□ **شهاب بن فيصل تركي :**

محافظ العاصمة مسقط ، ونائبا للسلطان في مسقط وعمان ، ومديرا للجوازات والمالية .

□ **تويني شهاب فيصل :**

مساعد والده في ادارة مكتب الجوازات والسفر ، وكان يعمل في السابق كمدرس في المدرسة السعيدية الابتدائية في مسقط . اما هذه الايام فهو الشخصية الثانية بعد طارق في ادارة الحكومة الجديدة .

□ **فيصل علي فيصل :**

كان يعمل مدرسا في المدرسة السعيدية بمسقط واختلف مع السلطان ، ثم غادر مسقط في سنة ١٩٥٤ ، وبقي لفترة طويلة يتعاون مع مجموعة الامام غالب الى أن برزت على المسرح فكرة طارق : الدولة الدستورية، حيث ترك الامام وبدأ يتحرك لصالح ابن عمه طارق . ويقال انه المحرك الرئيسي حاليا لطارق ومشروعه ، ويؤمل ان يحتل منصب وزير الخارجية في الحكومة الجديدة !.

الاماميون :

□ **الامام غالب بن علي ، واخوه طالب بن علي :**

مشايخ قبيلة بني هناه ، ومنافسوهم الوحيدون على تزعم القبيلة هم اولاد عمهم الذين يدعون باسم اولاد زاهر وهم عبد الله ومحمد ، وهما يتعاونان مع السلطنة في مسقط .

□ **صالح الحارثي :**

شيخ قبيلة الحرث . منافسه على المشيخة ابن عمه احمد بن محمد الحارثي والذي يقوم حاليا بتمثيل سلطنة مسقط في عمان الداخل ، والذي اصبح صهرا لقابوس ، السلطان الجديد . وقد تم ذلك ضمن المخطط الجديد لبريطانيا في المنطقة لدى اعلانها تشكيل الحكومة (الملكية) الجديدة وخلع السلطان السابق سعيد بن تيمور وتنصيب ابنه قابوس محله .

□ **سليمان بن حمير ، او أمير جبل الاخضر ، وابنه حمير سليمان :**

شيخ قبيلة بني ريام رعايا الجبل الاخضر وسهوله . وقد بقيت هذه السلالة لها الكلمة المطلقة في اختيار الامام الذي يتم ترشيحه عادة عن طريق مشايخ القبائل . فرأي هذه المشيخة في كفة ، ورأي المشايخ الاخرى في الكفة الثانية دائما ، وفي حال عدم موافقة هذه المشيخة على الامام المرشح تقوم الجهة الاخرى بالغاء الترشيح وبالعكس في قبوله للامام المرشح .

اما ابنه حمير فقد بقي بالقاهرة منذ عام ١٩٥٨ ممثلا للامامة هناك . اما في هذه الايام فهو في علاقة مع حزب البعث في العراق .. وهو الان في احد فنادق بغداد يدرس مع عدد من اقربائه !.

العراق
الفرات
دجلة
البصرة
عبادان
الكويت
المنطقة المحايدة مع العراق
المنطقة المحايدة مع السعودية
ايران
الخليج العربي
ARABIAN GULF
البحرين
قطر
المملكة العربية السعودية
رأس الخيمة
الشارقة
دبي
ابو ظبي
الفجيرة
البريمي
مسقط
عمان
نزوى
الربع الخالي

الثورة المضادة

الامامة ودورها

نورد هنا تحليلا عن « دور الامامة » كما جاء في النشرة السياسية الشهرية الذي تصدرها « الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل » ، وكانت هذه النشرة قد صدرت بمناسبة الذكرى الخامسة للثورة المسلحة في ظفار :

في الذكرى الخامسة للثورة الشعبية المسلحة يتوجب علينا ان نعي المخط البياني لمسيرة القوى التي تحاول القوى الاستعمارية والرجعية ان توجد لها قدما في صفوف الشعب وما يمكن ان تشكله من خطر على مسيرة شعبنا الثورية . ومن هنا يتوجب علينا ان نفهم حقيقة الدور الذي قامت به الامامة وطبيعة « النضال » الذي خاضته طيلة الفترة الممتدة من عام ١٩٥٧ الى الان كقوة حاولت ان تطرح نفسها ممثلة لشعبنا في عمان .

لقد شهدت منطقة الخليج العربي صراعا عنيفا بين شركات البترول الامريكية والبريطانية منذ بداية القرن الحالي وقد استعملت الشركات كافة الوسائل الممكنة للانتصار على بعضها البعض في هذه المعركة الخفية التي تدور على بترول المنطقة . واستطاعت الشركات الامريكية ان تحرز انتصارات عديدة في هذه المنطقة التي حاولت بريطانيا ان تجعلها مغلقة في وجه كل الاحتكارات الرأسمالية الاخرى ، فقد — استطاعت الشركات الامريكية الحصول على امتيازات ضخمة للتنقيب عن البترول في معظم اجزاء المملكة السعودية كما استطاعت أن تفرض نفسها لتشترك في تركيبة شركات نفط العراق بنسبة ثلاثة أرباع ٢٣ ٪ ومع بداية الخمسينات كان واضحا ان ساحة الصدام بين هذه الشركات ستكون ولا شك مناطق الحدود المجاورة للربع الخالي والممتدة الى البريمي والجبل الاخضر حيث كان حاكم الامامة يعيش حالة من الاستقلال الذاتي حسب التقسيمات السياسية التي فرضتها بريطانيا على المنطقة .

ففي مطلع الخمسينات كانت شركة ارامكو تحاول جهدها ان تركز على مناطق الربع الخالي القريبة من الجبل الاخضر وفي منطقة البريمي وعلى كل المناطق التي كانت مثار نزاع بين بريطانيا والسعودية غير ان بريطانيا ادركت ضرورة التحرك السريع وقطع الطريق على كل المحاولات الاميركية المتسترة وراء السعودية لتبسط نفوذها على اكبر مساحة ممكنة من الخليج العربي في منطقة عمان ، تحركت القوات البريطانية لتنهي حكم الامامة ولتضم نهائيا منطقة الجبل الاخضر الى سلطنة مسقط وتعلنها (سلطنة مسقط وعمان) ولم يكن ذلك بمحض الصدفة بل كان وراء التحرك البريطاني ضغطا هائلا من شركات البترول البريطانية وأبدت هذه الشركات استعدادها التام لتمويل كل مصاريف الحملة البريطانية للقضاء على حكم الامامة ولترتيب اوضاع البريمي وغيرها من المناطق المتنازع عليها بين السعودية وبريطانيا بصفتها الدولة المستعمرة لمناطق الخليج العربي وليس من باب الصدفة ان يجد الهاربون ملجأ لهم في السعودية .. فقد كانوا المهزومين البارزين في المعركة الخفية بين الاحتكارات الامريكية والبريطانية وبدأت الثورة تناضل من الدمام لطرد الاستعمار البريطاني وتخليص عمان من الحكم السلاطيني العميل !!.

ان الامامة التي يتغنى بديمقراطيتها منظرو البورجوازية الصغيرة !! هي اسوأ نوع من أنواع الحكم التي شهدتها المنطقة فبالاضافة الى العقلية الغيبية التي ترتكز عليها في محاكمتها للامور فانها تصبغ على الامام الاساطير المذهلة عن قدرته على استحضار الجن وقدرته على تفجير الصخر والجبال والانتقال من منطقة الى اخرى بطريقة سحرية الى غيرها من الاساطير التي لا يمكن لعاقل ان يصدقها . وطيلة الفترة التي عاشت فيها عمان الداخل في ظل الامامة كان هناك التأخر الرهيب الذي يستند على محاربة شرسة لكل الافكار العلمية ويستند على محاربة كل شكل من اشكال الحضارة ، ويعتبر اتباع هذه الاساليب زندقة ما بعدها زندقة والحاد يجب مقاومته .

لقد برز التزييف والدجل في ابراز الامامة لدرجة غير معقولة فقد تبنت كل الدول العربية المتقدمة منها والرجعية هذه الامامة المهزومة ودافعت عنها في كل المجالات الدولية وفتحت لها مكاتبها وساهمت في نشر فكرها واظهرت للعالم بان شعبنا العربي في منطقة عمان الداخل لم يستطع ان يفرز حركة وطنية تعبر عن طموحه وآماله في التحرر من الاستعمار الا هذه الحركة الرجعية التي تعطى اسوأ مثل لاي شعب .

ولقد لعب هذا التبني لامامة عمان من قبل الدول العربية ذات الانظمة المتقدمة دورا في اطالة عمر هذه المكاتب ولولا ذلك لما سمع العالم عن هذه القوة الرجعية التي تربعت على قمة الحركة الوطنية في منطقة عمان الداخل .. ولقد اسهمت مكاتب الامامة في طرح اسوأ نموذج لحركة تحاول الخلاص من الاستعمار البريطاني ضمن مفاهيم دينية هزيلة وضمن مفاهيم قبلية ورجعية تعود الى القرون الوسطى . بل ان هذه الحركة قد استغلت تبنى الدول العربية الوطنية لها لتزيف على شعبنا حقيقة دورها المشبوه في خدمة المخابرات الامريكية والرجعية السعودية وبدلا من ان تشكل ثورة (٥٧) في الجبل الاخضر اسهاما في المد الثوري في المنطقة فقد لعبت هذه العناصر دورا رجعيا مقيتا في الاسهام في حركة التضليل والاستخفاف بالجماهير وتركيز التبلد الذهني والعقلية الدينية المتحجرة والنظرة القبلية العشائرية الى الامور وانتظرت الجماهير المسحوقة التي وقعت اسيرة هذا التضليل الاعلامي المهدي المنتظر ليعود اليها حتى اكتشفت عام ٦١ ان المهدي قد وضع يده مع الشيطان وان عليها ان تقطع الامل .

لقد كانت الامامة تعبيرا عن واقع انتاجي متخلف في منطقة عمان حيث ينتشر الاقطاع الديني والعشائري في عموم منطقة الجبل الاخضر واوجد هذا التخلف في البناء التحتي انعكاسا حقيقيا في تركيبة المجتمع السياسية حيث مثلت الامامة اطارا سياسيا حقيقيا لهذا التخلف ومن هنا فقد انهت الحملة البريطانية التي مولتها شركات البترول هذا الشكل السياسي المتخلف ولكنها بالمقابل عملت جهدها على ابقاء كل اساليب الانتاج الزراعية المتخلفة والعلاقات القبلية على وضعها السابق كما انها راقبت وبحذر متزايد كل تاثير لصناعة البترول على المواطنين واكتشفت من تجاربها في مناطق الخليج الاخرى ان افضل وسيلة لتفادي خطر نمو حركة عمالية منظمة هو عدم تشغيل أبناء البلد في هذه الصناعة وجلب جاليات من الباكستان والهند لتعمل وباجور رخيصة لديها بالاضافة الى اتباعها اساليب حديثة متقدمة جدا تعتمد على التكنيكيين الاوروبيين المتمرسين الذين يتقاضون اجورا خيالية .

وبقيت عناصر الامامة امينة لسادتها فقد كانت اداة للمخابرات الامريكية في الفترة الاولى من الصراع الاستعماري على منابع البترول واستمرت امينة له حتى اعطيت الاوامر

— البقية على الصفحة ١٤ —

معركة الرئاسة

المحتوى الحقيقي لمعركة انتخابات رئاسة الجمهورية

بقلم : حسن فخر

كل فصائل النظام على اختلاف « الماركات » ، وكذلك القوى الخارجية التي تمسك بخيوطها ، منشغلة في هذه الايام بطاقتها القصوى في معركة انتخابات الرئاسة .. بالطبع ثمة ما يبرر هذا الاهتمام لان نتائج المعركة هي التي ستقرر حجم حصص « الجبنه » التي ستصيب القوى المستفيدة من شركة الحكم للسنوات الست القادمة . فالمعركة اذن صراع فيما بين اكلة « الجبنة » ، اي داخل الطبقة المسيطرة اقتصاديا على الصعيد المحلي ، كما انها في ذات الوقت صراع فيما بين قوى النفوذ الامبريالي ذات المصالح المتناقضة والمخططات المتضاربة . ولكن كل ذلك لا يغير شيئا من واقع كون مجمل الصراع يجري ضمن اطار مصالح النظام الامبريالي العالمي ومتطلباته .

وفي ضوء هذا التعريف الملموس للاشياء نجد ان خط سير المعركة المحتدمة يتميز بالانفصال التام عن المصالح الحيوية الحقيقية للجماهير الشعبية التي تتالب عليها كل فصائل النظام الطبقي وتمعن في استغلالها واستنزاف طاقاتها .

وتتابع ضمن هذا الاطار جولات الصراع فيما بين القوى المشتركة في معركة انتخابات رئاسة الجمهورية وتتخذ اشكالا مختلفة .

ورغم مظاهر الحدة التي تتخذها المعركة مع اقتراب موعد الانتخاب ، فان نوعية التحركات الجارية على الحلبة واتساع نطاق المناورات وقنابل الدخان المتبادلة بين الفرقاء لم تصبح كافية بعد لاستشفاف نسب توزع القوى الفعلية بين المتصارعين ، وبالتالي التنبؤ بالنتائج الممكنة للمعركة .

فمن الناحية الشكلية لم يظهر على المسرح بعد بشكل شبه نهائي سوى مرشحين هما فؤاد شهاب وبيار الجميل . وبالطبع هناك مرشحون اخرون لم تعلن عنهم بعد الفصائل الاخرى وهي تؤخر اعلان اسمائهم كجزء من « تكتيك » المعركة في بعض الحالات ، او لعدم التوصل الى اختيار مرشحين نهائيين في حالات اخرى .

وعلى كل حال لا بد من النظر الى المعركة في النهاية من زاوية توزع اصوات الكتل النيابية باعتبار ان اعضاء المجلس النيابي هم في اخر المطاف العامل الحاسم الذي سيقرر اختيار الرئيس المقبل ، وذلك على ضوء انعكاس جميع العوامل الاخرى المؤثرة عليهم : من نفوذ الاجهزة والقوى المختلفة وضغوطها واغرائها ، الى نفوذ القوى العربية والاجنبية وضغوطها واغرائها ، الى الصفقات التي سيروج سوقها والتي ينتظر الكثير من النواب « موسمها » بفارغ الصبر.

ومن الواضح حتى الان ان النواب الـ ٩٩ يتوزعون على مراكز استقطاب رئيسية اهمها :

- الكتلة الشهابية
- كتلة حلف شمعون — اده
- كتلة جنبلاط
- كتلة الكتائب
- كتلة الوسط (الاسعد وسلام)

والكتلة الشهابية هي اكبر الكتل الموجودة واكثرها تماسكا وذلك بالنظر للظروف والعوامل المعروفة المحيطة بها واهتمام المقامات والاجهزة الشهابية الخاص بها منذ الانتخابات النيابية في ربيع عام ١٩٦٨ ، وتهيئتها خصيصا لتلعب دورها المعد في تمكين الرئيس السابق فؤاد شهاب من العودة الى مركز رئاسة الجمهورية .

ولكن هذه الكتلة على الرغم من قدرتها على احتواء عدد كبير من النواب قد يقارب نصف عدد اعضاء المجلس بفضل الامكانيات المادية والمعنوية الموضوعة بتصرفها ، لا تستطيع وحدها ان تشكل عاملا حاسما في تمكين فؤاد شهاب من النجاح . ولهذا السبب حرصت الدوائر الشهابية النافذة على اختلافها منذ الانتخابات النيابية الاخيرة على جذب كتلة النواب الكتائبيين اليها بحيث يصبح في الامكان الاطمئنان الى نتائج معركة انتخابات الرئاسة ، وبالتالي يستطيع هذا التكتل النيابي الاساسي جذب نواب اخرين اليه . وكان نجاح الدوائر الشهابية في فصل بيار الجميل عن حليفيه شمعون واده في العام الماضي عاملا كبيرا في حسابات معركة انتخابات الرئاسة .

ولكن هذا الشكل من التوازنات اهتز مؤخرا عندما اقدم شمعون واده على ترشيح الجميل على اساس ان يكون «مرشح اجماع» وجاءت استجابة الجميل وحزبه شبه النهائية لهذه المناورة ضربة شديدة للمخطط الشهابي الذي بات عليه ان يعيد النظر بمجمل عمله الانتخابي وهذا ما يسعى للقيام به حاليا مستعينا بكل ما يملك من امكانيات ووسائل لا تتوافر للكتل الاخرى .

ومقابل التكتل النيابي الشهابي تجري المساعي الحثيثة من قبل بعض القوى الاخرى المناوئة للشهابية لتشكيل تجمع نيابي جديد ، ويقوم جنبلاط بدور رئيسي في هذا المجال . وقبل ان يتم تشكيل هذا التجمع النيابي الجديد اختير له الاسم : « جبهة الوسط الجديد » ويفترض ان تشكل نواته من كتلتي « النضال » و « تجمع الوسط » .

وقد بدات المباحثات فعلا من اجل هذه الغاية بين جنبلاط وسلام والاسعد .

وترتكز حسابات هذا الفريق على اساس اختيار مرشح من خارج الاسماء الرئيسية المتداولة يستطيع ان يلتقي حوله انطلاقا من عوامل مختلفة ومتضاربة . كما انه لا يستبعد ان يلتقي شمعون واده — اللذان يخوضان معركة مزمنة ضد الشهابية واجهزتها ولا يستطيع احدهما تأمين الفوز في انتخابات الرئاسة — حول مرشح جديد ، من نوع الرئيس الحالي مثلا ، بهدف قطع الطريق على عودة فؤاد شهاب . كما يأمل هؤلاء المخططون ان تؤدي تفاعلات « قنبلة الدخان » التي اطلقها شمعون واده بدعمهما للجميل كـ « مرشح اجماع » ، ولا سيما بعد رفض الشهابية نهائيا لهذا الترشيح واصرار شهاب على خوض المعركة ، الى وقوف نواب الكتائب — ولو من قبيل « المبادلة بالمثل » — مع المرشح « المقبول » على حد تعبير جنبلاط الذي من الممكن ان تلتقي حوله التكتلات المناوئة للشهابية .

ومما يعزز مثل هذا الاحتمال ما يقال عن شعور الاستياء الذي يعبر عنه الجميل ونواب حزبه تجاه الموقف الشهابي . وقد نقل عن لسان رئيس الكتائب وصفه للشهابيين بانهم « غير جديين » في مجال الاتفاق على « مرشح اجماع » لرئاسة الجمهورية . كما ذكر بانه عزف في الوقت الحاضر عن الزيارة التي كان قد اعلن انه سيقوم بها لفؤاد شهاب في عجلتون .

وهناك مسالة مهمة لا يمكن اغفالها لدى تقييم نسبة القوى بين الاطراف المتصارعة وتتعلق بحقيقة ولاءات النواب للكتل التي ينتمون اليها . فمن الملاحظ ان هذه الولاءات ترتدي في حالات عديدة طابعا زئبقيا ، وهي عرضة للتقلبات تبعا لتطورات المعركة والعوامل التي قد تستجد فيها . ويقول بعض المعارضين للشهابية بان الطريقة التي استعملتها الدوائر الشهابية النافذة لـ « خطف » بعض النواب من الكتل الاخرى وضمها الى كتلتهم من الممكن ان تتكرر بالنسبة لنفس الاشخاص او سواهم ، وبنفس « الاسلحة » ايضا . ومن المفيد في هذا المجال التذكير مرة اخرى بان الولاءات الحقيقية للغالبية الساحقة من النواب الذين افرزهم هذا النظام المتهافت تحددها بالدرجة الاولى ، مصالحهم الذاتية. وعلى هذا الاساس فان اي اهتزاز يصيب التوازنات السياسية القائمة لا بد ان يحمل هؤلاء على اعادة النظر في مواقفهم والبحث مجددا عن الجهة التي « يبسم لها المستقبل».

وبالاضافة الى « الحسابات البرلمانية » ثمة حسابات اخرى مهمة وبالتالي تستطيع ان تؤثر ايضا على تشكيل التوازنات الانتخابية داخل البرلمان نفسه . ومن ذلك دور العامل العربي والعامل الدولي ، وكذلك دور العامل الشعبي الداخلي وهو الامر الذي لوح به كمال جنبلاط عندما قال انه سيلجأ الى مختلف وسائل الضغط الشعبي (المهرجانات والمسيرات) من اجل منع عودة فؤاد شهاب ..

وبالنسبة للعامل العربي فان اية دولة عربية — ولا سيما مصر وسوريا اللتان لهما وزن خاص في مجال التاثير على مجرى المعركة — لم تعلن موقفا واضحا بعد . وفي حين يعلن جنبلاط بان القاهرة موافقة على موقفه تجاه معركة انتخابات الرئاسة ، اعلن معروف سعد بعد عودته من القاهرة — وهو رغم عضويته في كتلة جنبلاط البرلمانية مزدوج الولاء للناصرية والاجهزة الشهابية في وقت واحد — بان قيادة عبد الناصر تؤيد عودة فؤاد شهاب ، وبانه سيصوت للرئيس السابق .. وهناك نواب اخرون في وضع النائب سعد . ولا شك ان الموقف النهائي الذي ستقفه كل من القاهرة ودمشق سيلعب دوره في التاثير على المعركة .

اما بالنسبة لدور الدول الامبريالية ، ولا سيما الولايات المتحدة ، فالذي يهمها قبل كل شيء هو ضمان استمرار سير الحكم اللبناني في خطها السياسي العام وقيامه بدوره المطلوب منه بضمان مصالح هذه الدول . هذا في الاطار العام . ولكن فيما يتعلق بالموقف من المرشح المطلوب والعمل لتمكينه من الفوز فان مواقف هذه الدول ليست بعد واحدة ، غير انه من الممكن ان توحد موقفها في هذا الشان وذلك على ضوء « الصفقة » التي يمكن التوصل اليها في النهاية وربما بالاتفاق مع بعض القوى العربية وعلى ضوء وضوح التوازنات الداخلية في لبنان .

وبالطبع فان مصلحة الدول الغربية جميعا هي في العمل على توحيد جهود قوى النظام المتصارعة حول مرشح موثوق يتحلى بالمواصفات المطلوبة . ورغم كل ما نلاحظه من اشتداد حمى الصراع بين مختلف الفرقاء فان مثل هذه الامكانية لا تزال واردة .

وهناك من يعتقد ، رغم كل ما يجري ، بانه من الممكن ان يقدم بيار الجميل استجابة لمؤثرات قد يتعرض لها الى اعلان انسحابه في النهاية لمصلحة شهاب . كما ان البعض لا يستبعد بروز الامكانية نفسها بالنسبة لجنبلاط وذلك على ضوء تطورات محتملة على الصعيد العربي .

وماذا عن انذارات كمال جنبلاط بـ «تحريك الشارع » لمنع عودة فؤاد شهاب ؟.

في الحقيقة ان مثل هذا الاسلوب اذا ما سار عليه جنبلاط ومناوئو الشهابية ، من شانه ان يؤثر بلا شك على سير المعركة واختيار الرئيس المقبل . ولكن هذا الانذار لم يوضع بعد موضع التنفيذ ، ويقال ان ثمة جهودا تبذل من اجل التحضير لمثل هذه المرحلة من مراحل معارضة عودة الرئيس السابق . والهدف الاساسي من كل ذلك هو التهويل على الشهابية وحمل فؤاد شهاب على العزوف عن خوض المعركة . وعلى كل حال فاذا ما جرى تصعيد المعركة الى هذا المستوى فسيكون ذلك بمثابة استخدام للجماهير الشعبية لصالح احد اطراف النظام ضد طرف اخر في معركة تجري بجميع تفاصيلها بمعزل عن المصالح الحقيقية لهذه الجماهير .

هذا وقد لفتت الانتباه الدعاية التي يلجأ اليها الشهابيون في حملتهم الانتخابية ، ومن ذلك قولهم — من قبيل تطمين القوى التي تطالب بوضع حد لتصرفات الاجهزة — بان شهاب سوف يعيد النظر بكل ذلك بعد انتخابه ولكنه لا يوافق على اتخاذ اي اجراء في هذا الشان قبل الانتخابات حتى لا يقال بانه وافق على ذلك تحت الضغط ..

وذهب بعض المقربين من شهاب الى ابعد من ذلك عندما ذكروا بان الرئيس السابق ينوي ، اذا ما نجح ، اختيار معاونيه في الحكم من غير الفئات الحالية النافذة التي تحمل « راية الشهابية » . ولكن مثل هذا القول المقصود به أن يكون عنصرا مؤثرا في المعركة يبطل مفعوله واقع كون الذين يبشرون به ويعممونه هم انفسهم المشكو منهم، وهم انفسهم الذين يعملون بجميع الوسائل ويسخرون كل امكانيات الدولة من اجل تمكين فؤاد شهاب من العودة . فهل يعقل أن يكونوا جادين فعلا في موقفهم هذا ، وان يستميتوا من اجل تامين فوز الرجل الذي سيبعدهم عن مراكز النفوذ والسلطان التي يحتلونها ؟ وبعبارة اخرى ، هل يعقل ان يكون هذا فعلا برنامج الرئيس السابق اذا ما جاء الى الحكم.. ومع ذلك يستمر صبري حماده بالاعلان في كل مناسبة بان « لا منقذ للبلد سوى شهاب » ، وهل يمكن لرئيس المجلس ان يخوض بهذه الحماسة معركة الشخص الذي سيبعده وامثاله عن المسرح السياسي ؟

ويلاحظ وسط احتدام المعركة أن فصائل النظام التي تقف في صف العداء لحركة المقاومة الفلسطينية وقد كان لها جولات مشهودة دامية معها ، تتحاشى في الوقت الحاضر ، لاسباب تكتيكية ، تصعيد تناقضاتها مع المقاومة ، بل تتظاهر بالوقوف مواقف ايجابية منها .

وتعود اسباب هذه الظاهرة الى رغبة جميع هذه الاطراف ، بدرجات متفاوتة ، في استبعاد تاثير المقاومة المباشر على مجرى المعركة الدائرة ، وبالتالي عدم اثارة خلافات معها من شانها التشويش على تحركاتها . وقد اصبح واضحا الان أن الموقف من المقاومة هو من المهمات الرئيسية المطلوب من الرئيس الجديد مواجهتها تبعا للمخطط الذي يجري الاعداد لتنفيذه على الصعيدين الدولي والعربي من اجل تمرير « الحل السلمي » للقضية الفلسطينية الذي يحتم ضرب حركة المقاومة التي ترفض رفضا قاطعا هذا الحل، وبالتالي العمل على احتواء المقاومة وجرها الى مواقف « معتدلة » تلتقي في النهاية مع مسيرة « الحل السلمي » .

وفي هذا الضوء يمكن تفسير موقف الدولة — الذي يحكمه بصورة عامة الخط الشهابي — بهدم طرحها اية نقاط اساسية للبحث مع اللجنة الرباعية العربية المنبثقة عن مؤتمر القمة الاخير في ليبيا عندما جاءت الى بيروت بعد انتهاء مهمتها في عمان حيث نجحت في عقد اتفاق بين حركة المقاومة والحكم الاردني ، وهو النظام الذي يقف في نفس مواقع الحكم اللبناني تجاه قضية الثورة الفلسطينية .

ان معركة انتخابات الرئاسة تجري ، كما سبق لنا القول ، بمعزل عن الجماهير الشعبية .. وهذه الحقيقة كرسها النظام في الدستور بما نص عليه من حصر حق انتخاب الرئيس باعضاء مجلس النواب ، الذين يضمن الحكم الطبقي القائم ، بما في حوزته من قوانين وامكانيات ، فوزهم من بين اهل النظام نفسه .

ولكن « مؤتمر الاحزاب والقوى التقدمية في طرابلس » يرى أن من الممكن ان يكون لهذه القوى دور في معركة انتخابات الرئاسة ... وعلى هذا الاساس عقد ممثلو هذه الاحزاب مؤتمرا صحفيا يوم الثلاثاء الماضي في دار نقابة الصحافة في بيروت اذاعوا خلاله بيانا تضمن ١٢ بندا تحدد مواصفات الرئيس المقبل الذي يريدونه للبنان .. وتتراوح هذه المواصفات ما بين « التحرر من جميع الارتباطات » ، والالتزام الحقيقي بمعركة المصير العربي » ، والايمان بالعدالة الاجتماعية

البقية على الصفحة — ١٥

معركة الرئاسة

تناقضات الاقطاع السياسي في علاقته مع « الدولة الشهابية » ..

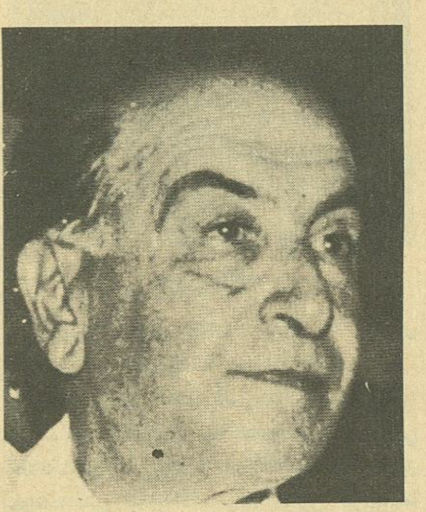
عندما تكون معركة الرئاسة الاولى محكومة — في جانبها المباشر — بمصالح اقطاعيين سياسيين يشكلون الفئة الاكثر تخلفا في المجتمع ، وعندما يكون الهاجس الاول لهؤلاء تأمين استمرار وجودهم النيابي ، الذي ترتبط به كافة النواحي الآخرى من تعيشهم وارتزاقهم ، لا يعود من العجب أن تبدو المعركة أبعد ما تكون عن معركة بين اتجاهات سياسية فعلية . فلا هي محكومة بصراع احزاب تتنافس على السلطة من خلال برامج سياسية يحملها مؤيدوها على امتداد الارض الوطنية، ولا هي محكومة بتنازع اتجاهات تختلف على كيفية تمثيل مصالح الفئات الاجتماعية المهيمنة على المقدرات الاقتصادية من خلال وضع كل منهما لسياسة اقتصادية معينة .

اما أصل هذا التخلف السياسي فهو كون المجلس النيابي ، حيث يريد الدستور ان يصنع الرئيس الاول، ما زال حتى الان مسرحا لوجوه الاقطاع السياسي التقليدية والموريثة ، التي ما زالت تحتل حيزا سياسيا من المفترض ان تحتله الفئات البورجوازية المهيمنة على الانتاج . ولنذكر ، دون الدخول في تعقيد العلاقة بين هاتين الفئتين ، ان الدولة التي ارسى قواعدها شهاب قد اخذت على عاتقها حل هذه المشكلة ، عن طريق حكمها للفئتين معا ، مع مراعاة المصالح الانية للاقطاعيين كافراد ، وخدمة المصالح البعيدة للبورجوازية كطبقة . هذا يعني بالنسبة لمعركة الرئاسة،

وما دام الاقطاع السياسي هو الذي ينتخب الرئيس مباشرة ، ان هذا الاقطاع لن ينسى لحظة ان المقياس في انتخابه للرئيس هو مدى استمرار مصالحه — وجوده النيابي وما ينشا عنه — في عهد هذا الرئيس . لذا لا يكون من المغالاة أن نزعم أن انتخابات الرئاسة اليوم محكومة الى حد بعيد بالانتخابات النيابية المقبلة بعد حوالي عام ونصف ، وان النواب محكومون في اختيارهم ، في الدرجة الاولى ، برؤية مصالحهم النيابية واختيار الرئيس الذي يمكن هذه المصالح من الاستمرار .

والمشكلة هي في أن المجلس النيابي لا يشكل كلا متجانسا . فالاقطاع السياسي ، كطبقة، يعاني من صراعات بين فئاته يحكمها بشكل مباشر علاقة كل فئة بجمهورها الانتخابي ، علاقة يحدد متانتها او هزالها مستوى وعي هذا الجمهور لمصالحه ، تطلعه الوطني أو طغيان التضليل الايديولوجي على هذا التطلع ، انتماؤه الى مناطق متخلفة أو متقدمه ، درجة تقبله او خضوعه لتزوير ارادته اثناء الانتخابات ، سواء كان ذلك طوعا (ارتشاؤه) او كرها (تدخل الاجهزة) ... الخ ..

ومن خلال هذه العلاقة ، اذا كانت هزيلة ،



فؤاد شهاب

كميل شمعون

يتحدد مدى حاجة الاقطاع السياسي للتعاون مع الاجهزة لتامين نجاحه ، ومدى استعداده لقاء ذلك ،أن يتحول الى ناطق باسم «الدولة» (بمعناها المحدد : ادارة وجيشا واجهزة ..) على أن ينال (وقد لا ينال) شيئا من النفوذ في الادارة يتقاسم مغانمه مع مفاتيحه الانتخابية (التزامات ، رخص استيراد وتصدير ، رخص دخان ، وظائف الخ ..) . كما أنه من خلال هذه العلاقة ، اذا كانت متينة ، يتحدد مدى عداء الاقطاع السياسي للاجهزة التي قد تتدخل لتنجيح خصمه في المنطقة ، كما تتحدد درجة استقلاله عنها والتصرف بحرية في مجلس النواب بشكل لا ينسجم بالضرورة (كما هي الحال بالنسبة لذوي العلاقة الضعيفة بناخبيهم) مع المشاريع التي تقترحها الحكومة في سعيها لتنظيم المصالح البعيدة للبورجوازية كطبقة ، فينفتح بذلك ، أمام النائب ، مجال المناورة ليفرض سعرا مرتفعا كثمن لموافقته على المشاريع الخ ..

هذا ما يخلق محورا دائما من محاور الانقسام في المجلس النيابي اللبناني تشتد حدته او تخف وفقا للظروف السياسية التي يمر بها المجلس .

من هذه الزاوية يتضح أن العناصر الاكثر تهالكا على عودة شهاب هي العناصر الاكثر تخلفا في علاقتها مع جمهورها الانتخابي .

فالعشرون الذين اذاعوا بيان اجتماع الكارلتون، في الاسبوع المنصرم ، والذين قطعوا من خلاله قول كل خطيب حول ترشيح شهاب ، ينتمون الى هذه الفئة من الاقطاع السياسي ويجمع بينهم هذا القاسم المشترك بالذات : من جوزيف ابو خاطر ونايف المصري ومخايل الدبس مرورا برفيق شاهين وسعيد فواز وعلي ماضي وابراهيم شعيتو وعلي عرب وسميح عسيران انتهاء بصبري حماده ورشيد كرامي . وان عودة دقيقة الى ظروف نجاح هؤلاء في الانتخابات النيابية الاخيرة تعمل على توكيد هذا الراي(١) .. فتكالب حماده ، مثلا ، على جعل المعركة مع جنبلاط معركة ضارية ، عندما يطالب هذا الاخير بفصل قوى الامن عن الجيش وما ينجم عن ذلك من رفع صفة المنطقة العسكرية عن بعلبك والهرمل ، انما يمليه هلع رئيس المجلس ورعبه عندما يلوح له المستقبل القاتم في غياب الاجهزة التي لا يحلم بالاستمرار بدون فضلها. والامر نفسه ، اذا كان لا جدال بصحته بالنسبة للجنوب ، يصح ايضا بالنسبة للشمال حيث برزت وتبرز قوى جديدة هددت بشكل مباشر ، لولا لطف الاجهزة ، زعامة الافندي في طرابلس ، ولا زالت في تصاعد . واذا كان المجال الان لا يتسع لذكر الاساليب التي تتبعها الاجهزة في تثبيت اقدام الاقطاع السياسي في مناطقه ، فاننا نشير بسرعة ، على ان نتناول ذلك بالتفصيل لاحقا ، الى ما يجري هذه الايام بالذات في بعلبك والهرمل وطرابلس والجنوب .

الا أن صلة النائب بجمهوره لا تحدد وحدها — وان كانت هي العامل المهيمن — موقفه من الدولة (ونعني الدولة القائمة فعلا والتي هي نموذج « الدولة الشهابية » بجيشها وادارتها واجهزتها .) فان فئة كالكتائب ، رغم انها لا تشكو من ضعف العلاقة مع ناخبيها، لا تستطيع أن تستمر في وجودها السياسي الا اذا تحالفت مع جناح هام من اجنحة « الدولة » هو « المؤسسة » ... وذلك ناجم بالدرجة الاولى من العامل الايديولوجي الذي يشكل العامل الاساسي والمهيمن على تكوين هذه الفئة (الكيان اللبناني ، التكوين الفاشستي ، العداء للدول العربية المتقدمة وخاصة سوريا ، الولاء للغرب الخ ...) وهي للحفاظ على هذا التميز الايديولوجي ، لا بد لها من اثبات وجودها ضد الحركات التقدمية واليسارية والتحركات الشعبية التي تشكل نقضا واضحا ومباشرا لتضليلها الايديولوجي . كما أن هذه الفئة من الاقطاع السياسي ، لا قدرة لها على القيام بذلك ما لم تتحالف مع الدولة (بجناحها العسكري) واضعة نفسها في خدمة هذا الجناح ومشكلة القوة المدنية التي تضرب بها الدولة ، عند اللزوم ، تحركات شعبية تزعجها او تهدد توازنها . والواقع حافل بالامثلة : من اعمال ميليشيا الكتائب في كلية الاداب الفرنسية في العام الماضي وعصابات بشير الجميل المتجولة في جوار الجامعة اللبنانية .. الى كمائن الكحالة التي نصبت للفلسطينيين ، الى الاشتباكات التي قام بها

---

١ — هكذا لا يعود من العجب أن نرى شخصا كأنور الخطيب يهدد بشق عصا الطاعة على رئيس جبهة النضال عندما يتهجم هذا على الاجهزة . فأنور المذكور قد نال في الانتخابات الماضية ٢٢٩١٤ صوتا ، فيما نال منافسه السني، حليف شمعون ، حسن القعقور ٢٢٢٩٤ صوتا ، وفاز منافسه الاخر عصام الحجار بـ ٢٣٢٥٣ . المسالة اذن مسالة ٣٠٠ صوتا يستعد كل من الشخصين أن يتعاون مع الجهة التي تؤمنها له مهما كانت !

معركة الرئاسة

كتائبيون في حارة حريك والدكوانة مع سكان المخيمات الخ ...

لكن هذه الفئة تنتمي رغم ذلك الى الحلف الثلاثي . هل يشكل هذا الانتماء تناقضا في الموقف ؟ ابدا . فالظروف المحددة التي حكمت نشأة الحلف واضحة : اضطرار اقطاعيين سياسيين عريقين الى توحيد صفوفهم وصفوف ناخبيهم في مناطق انتخابية معزولة بعضها عن بعض ، لمجابهة اقطاعيين سياسيين اخرين ، لا يعدمون بدورهم المؤيدين والانصار بل يستفيدون الى جانب ذلك من دعم الاجهزة واستعدادها — اذا ساعدت الظروف — للعمل لصالحهم . لكن موقف الكتائب بعد انتهاء الانتخابات وفوز الحلف (فوز كان للكتائب فيه قصب السبق) لم يكن يوما على ثبات واستمرار : الاشتراك منفردين بالوزارات ، التأكيد دوما وابدا على ولائهم للجيش ، عدم التعرض للاجهزة والدولة ، اشادة الجميل الدائمة بشخص شهاب الخ .. ان تحالف الجميل مع شمعون لم يقف يوما حائلا دون تعاونه مع « الدولة الشهابية » ، ولا يفهم الجميل انتماؤه الى الحلف خضوعا لشروط « التحالف » . فالتحالف ، مع احزاب اخرى في جبهة او « حلف » ، يعني مبدئيا ، الوقوف في وجه تيار اخر او جبهة اخرى للعمل على اقرار خط سياسي مختلف . لكن الكتائب لم تفهم يوما تحالفها مع الاحرار والكتلويين على هذا النحو : ففي البيان الذي اذاعه الجميل في المؤتمر الحادي عشر لحزب الكتائب . وبعد نشوء الحلف وانتهاء الانتخابات باشهر كان يقول : « انني حريص على التأكيد بان الكتائب لا تريد الحلف اداة للتحدي ولا سبيل للخصومة مع اية جهة لبنانية اخرى . بل تعتبر الحلف ونريده محورا لتجمع القوى اللبنانية ولكل حزب وكتلة وطائفة (!) تلك هي عندنا مفاهيم الحلف ومبررات وجوده وهي بعيدة كل البعد عن تركة الاحقاد الشخصية المفتوحة بين اثنين من قادة البلاد » (العمل ٢١ ايلول ٦٨ — من بيان المؤتمر) هذا ولم يحرك احد من اده او شمعون ساكنا تعقيبا على مثل هذا الكلام .

واضح اذن ، اذا ضربنا صفحا عن الانفتاح على كل الطوائف وعلى كل القوى ان الجميل لا يريد الوقوف في صف شمعون اذا كانت الغاية معاداة شهاب ، فهو ، مرة اخرى ، لم يفهم هذا الوقوف على انه جفاء او ابتعاد عن الدولة الشهابية .

واذن عندما يعلق جنبلاط على ترشيح الجميل بانه «أصبح للنهج مرشحان» ، فالرجل لا يبتعد كثيرا عن الواقع . هل يعني ذلك انه على طريقة : « حلف، نهج ، كلو نهج » ؟ بمعنى من المعاني ، نعم . فالحكومات التي اطلقت النار على متظاهري نيسان ، وقمعت الطلاب ، واحرقت الدخان ، وتآمرت مع اسرائيل ، وضربت الفدائيين ... سواء كان ذلك باشتراك حلفيين او بدون اشتراكهم قد قامت فعلا بما لا يقوى الحلفيون على القيام باكثر منه اذا كانوا في الحكومة وحدهم . ولكن ليس هذا هو المعنى الذي يهمنا الان . بل ما يهمنا ايضاحه هو كيف ان ترشيح الجميل في الاسبوع المنصرم ليس في الحقيقة ترشيح ضد شهاب . كيف ذلك ؟

لقد كان الحلف محكوما منذ نشأته بتناقضات لا يقوى معها على الاستمرار (الا اذا تحول الى واجهة كما هو الان) وهو قد نشأ تلبية لحاجات متبادلة مؤقتة لمرشحي الحلف . وبعد ان امن الحلف كتلة نيابية موازنة لكتلة النهج عقد في برمانا مؤتمرا ضم نوابه وحلفاؤهم من داخل المجلس . في البيان الذي خرج به المؤتمرون نجد هذه الفقرة التي تلخص روح البيان : « ان لبنان يعاني اليوم ازمة حكم ، ناشئة عن الاخلال بتوازن السلطات

كمال جنبلاط

الدستورية وتعقيم النظام البرلماني ، وشل المؤسسات الديمقراطية وفساد الادارة ... وتسخير مرافق الدولة لغايات شخصية ضمانا لاستمرار حكم فئوي مفتعل غير ديمقراطي ساهمت فيه الى حد بعيد جماعة من العسكريين خرجت على تقاليد الانضباط المأثورة عن جيشنا النبيل » (الصحف ٢٠ اذار ٦٩) كان ذلك هو القمة التي وصلت اليها حملة « الحلف » على « الدولة الشهابية » ، ولكن من ذلك الوقت ما فتئ التراجع مستمرا : احداث نيسان ٦٩ ، تعليق الحكومة سبعة أشهر ، الاصطدام مع الفدائيين بشكل واسع في تشرين .. الخ .. وخلال كل هذه الاحداث لم يعد احد من الحلفيين يذكر شيئا عن مقررات برمانا . حتى ان الوطنيين الاحرار ، الذين وعدوا مرارا وتكرارا ، بلسان شمعون ، بأن يصدروا بيانا جديدا يعطون رأيهم من خلاله بالاحداث ، عادوا فاجلوا اصدار هذا البيان مرة تلو الاخرى حتى نسي الناس امره ونسوه هم انفسهم .

والواقع أن الاساسي في مقررات برمانا أمران : الاعتراض على « تعقيم البرلمان وفساد الادارة » من جهة والاعتراض على « تحكم جماعة من العسكريين » من جهة ثانية .. والواقع ايضا أنه « لو » لم تطرأ على لبنان الاحداث التي رافقت دخول المقاومة الفلسطينية على أرضه ، لكانت الكتائب ، منذ ذلك الوقت ، قد بلورت موقفا لا ينسجم بالضرورة وبشكل مستمر مع هذين الامرين . لكن «لو» هذه لا يصح ادخالها في مثل هذا التحليل — مهما كانت حدوده — والافضل مواجهة الواقع نفسه ومراقبة تطوره .

هذا الواقع يشير الى ان جميع الاعتراضات التي وضعها حلفيو برمانا قد تلاشت ، واحدة تلو الاخرى ، في خضم الاحداث التي عصفت بلبنان منذ ٢٣ نيسان ٦٩ حتى اليوم ، ولم يبق منها سوى الاعتراض على تدخل العسكريين في شؤون المناطق الانتخابية ، مناطقهم الانتخابية . والسبب في ذلك أن الحلفيين انفسهم لا يملكون ما يأخذونه على الطريقة التي واجهت بها « الدولة الشهابية » هذه الاحداث . واكثر من ذلك فهم لا فقط لا يقوون على القيام بافضل مما قامت به هذه الدولة ، بل أنهم يعجزون عن القيام بمثله نظرا لافتقادهم للوسائل والتحالفات ، داخليا وخارجيا ، التي تملكها « الدولة الشهابية » . واذا كانت البورجوازية هي المخاطبة وهي التي يلوح الحلفيون ، من خارج ، بتمثيل افضل لمصالحها ، فان البورجوازية قد اختبرت بالفعل امكانية « الدولة » على الصمود في وجه خطر كالخطر الذي شكلته المقاومة ، واولت هذه الدولة ثقتها من جديد . اذا اضفنا الى ذلك عجز الحلف عن الاحتفاظ بأحد اركانه : الجميل ، واذا اضفنا ان الاعتراض الباقي لدى ما بقي من الحلف هو اعتراض على « تحكم جماعة من العسكريين » وان هذا الاعتراض بالذات يحمل لواءه ويمضي به شخص كجنبلاط لا يأبن شمعون واده شر التحالف معه ولا هم يريدونه ، اصبح بامكاننا أن نعطي معنى لاسراع كل من شمعون واده بترشيح الجميل : ورقة تؤمن للحلف فرصة اخيرة من التماسك يستطيع من خلاله أن يفرض على المرشح الشهابي (الذي سوف ينسحب له الجميل) شروطا معقولة .

يعني أن ترشيح الجميل مؤقت . فالرجل يفتقد الى القوى التي تمكنه لا من النجاح ، بل من الاستمرار في ترشيحه ، بالاضافة الى انه لا يرغب في كسر الجرة مع شهاب ولا باي وجه من الوجوه ، فتاريخه شاهد ولكن شروط مستقبله شاهدة أيضا .

في البيان الذي اذاعته الجبهة الديمقراطية في الكارلتون هذه الفقرة : « واذ تؤمن الجبهة بالديمقراطية وبحرية الراي ترى في احترامها لهذه المبادئ ان للاكثرية ، في ظلها الكلمة الفصل اذا لم يتوافر الاجماع المنشود » . ماذا بعد ؟ الجبهة الديمقراطية تفهم الاجماع على انه اجماع على شهاب . الجميل ، رغم كونه مرشحا ، يصرح للصحف « ان من بين الاربعة او الخمسة مرشحين هناك الرئيسان شهاب وشمعون فلماذا لا يقوم النهجيون باي عمل او محاولة من أجل التفاهم على احدهما » (بلاغة !) ثم يلوم النهجيين لانهم « لم يقبلوا بفتح حوار قد يكون في مصلحة شهاب ، خصوصا وأن البلاد بحاجة الى رئيس قوي يكون مرتكزا على قاعدة قوية » (الصحف ١٦ تموز) واذا علمنا أن « القاعدة القوية » هي قاعدة « الدولة » (ادارة وجيشا واجهزة) لا ناخبي الشوف ، وان هذه القاعدة يملكها شهاب لا شمعون ، يتضح أن دور الجميل في اللعبة كونه « رابوقا معجوقا » كما يغني الكورس ، ليس الا ، وان الحلفسائر في المعركة نحو تجميد تناقضاته مع اجهزة « الدولة الشهابية » مكرها اخاك لا بطل .

تبقى محاولة جنبلاط :

نذكر اولا أن ما أتاح لجنبلاط أن يلعب دورا سياسيا يفوق حجمه الطبيعي هي ، مرة اخرى ، الظروف التي نشأت في الوضع اللبناني بعد دخول المقاومة عليه . وفي هذه الظروف اثار جنبلاط حملته العنيفة على اجهزة بعينها ، حملة تجاوب معها عدد من النواب الذين رأوا فيها مناسبة لخوض معركتهم الخاصة . وليست المعركة جديدة على الاقطاع السياسي . فقد رأينا الحلف يحمل لواءها في مؤتمر برمانا . الا اننا نسرع الى الاشارة للفرق بين الموقفين : فطموحات جنبلاط لا تتوقف عند الحد الذي يقنع عنده نواب لا يرون في المعركة مع الاجهزة الا مصالحهم النيابية . وهنا بالذات يكمن التناقض الذي يحكم الاتجاه الجنبلاطي : فهو يطمح الى خوض معركة ذات افاق بعيدة ، تتطلب الاستمرار ، متحالفا من اجل ذلك مع قوى لا تلتف حوله الا مؤقتا ولتحقيق اهداف قريبة .

في البيان الصادر عن الجمعية العمومية للحزب التقدمي الاشتراكي (الصحف ١٣ تموز) تأكيد على قضيتين مركزيتين : الاولى الديمقراطية وشرطها اقرار المشاريع

البقية على الصفحة — ١٥

معمل الزجاج في البقاع :

على بعد ثلاثة كيلو مترات من شتورا حيث تنتصب أوتيلات البورجوازيين ، والى الشرق على طريق دمشق ، يقوم معمل للزجاج اسمه الرسمي «الشركة ماليبان لصنع الزجاج» . معمل يكاد يكون مجهولا الا للذين يعانون الارهاب والاستغلال في داخله . معمل ضرب ستار من الكتمان عليه خلال ست سنوات منذ أن تأسس ، ولم يسمع احد بما يجري داخله ولم تكتب اية صحيفة عن أن اضرابا قام داخله منذ اربعة اشهر وشهد طابعا عنيفا . وهذه الدراسة الاولية تتعرض لمجمل اوضاع المعمل : لاقسامه ، للادارة ، للعمال ، للعلاقة السائدة بين الادارة والعمال ، لنضالات العمال في سبيل حقوقهم ... ثم اخيرا تحاول أن تبدي بعض الملاحظات والاستنتاجات الاولية :

اقسام العمل في داخل المعمل

١ — قسم المواد الاولية :

يقوم بمهمة التحضير لطبخ الزجاج ، وبتهيئة المواد الكيماوية اللازمة لذلك ، ويعتمد بشكل اساسي على نقل الرمل . ان العمل في هذا القسم يعتبر من اشق الاعمال ، وفيه يعاني العمال اشد صور الارهاق حيث يكون عليهم نقل اكياس الرمل على ظهورهم من الخارج الى الداخل . ويرى العمال في هذا القسم سجنا للاشغال الشاقة ، فالذي يصبح من المغضوب عليهم في بقية الفروع ، تصدر العقوبة بحقه للعمل في قسم المواد الاولية . وحتى في اختيار من يعمل فيه ، تعمد الادارة الى جلب العمال من ذوي الاجسام الشديدة ليستطيعوا تحمل الارهاق . يعمل في هذا القسم ٤٥ عاملا يقبض كل واحد منهم كاجر ٦٤٠ قرشا . المسؤول عن القسم متخرج من مدرسة الصنائع ويقبض راتبا قدره ٧٠٠ ليرة .

٢ — قسم المخارط :

يعتبر هذا القسم فنيا ، مهمته الاولى هي اصلاح الالات التي تتعطل اثناء سير العمل . ويشرف عليه مهندس ايطالي اسمه فيلوكيو سكولابيو . يعمل فيه حوالي ٥٠ عاملا . الاجور في هذا القسم مختلفة عن الاقسام الاخرى . هنا الاجرة من ٨ ليرات وما فوق وهناك ١٤ عاملا يقبضون اجرا يتراوح بين ٤٠٠ — ٨٠٠ ليرة شهريا للفرد الواحد .

٣ — قسم الاوتوماتيك :

يقوم هذا القسم بصنع الزجاج . ويعمل فيه حوالي ٥٥ عاملا . اجرة العامل ٦٩٠ قرشا . ليس في هذا القسم اجر واحد لكل العمال . فنسبة الاجر عائدة الى الواسطة . كما انه بعد الاضراب الذي حصل في المعمل عمدت الادارة الى زيادة اجر العمال الذين احست انهم يشكلون خطرا عليها من ناحية

إضرابات

ارهاب واستغلال وسط منطقة مجهولة

التحريض على الاضراب ، زادت لهم لانها كانت عاجزة عن فصلهم بحكم الواسطة التي ادخلتهم . اما البقية فلم تزد لهم اجورهم . في هذا القسم اربعة رؤساء ، ثلاثة يقبض كل واحد منهم ٤٠٠ ليرة شهريا واخر يقبض ٨٠٠ ليرة ، ويعتبر ركنا اساسيا للمهندس الايطالي وخادما امينا مطيعا لاوامره .

٤ — قسم الكرتون :

يقوم بعملية صنع علب كرتون وتكبيسها وتعبئة السيارات وافراغها . يعمل هذا القسم في النهار فقط . ويشتغل فيه حوالي ٣٠ عاملا . الاجور هنا على نوعين : من يزيد عمره على عشرين سنة يقبض ٦٤٠ قرشا ، ومن يكون عمره بين ١٨ — ٢٠ سنة يتراوح اجره بين اربع وخمس ليرات . ثم سرت هذه القاعدة على كل الاقسام فاصبح العمر عاملا اساسيا في زيادة الاجر رغم أن العامل الذي عمره ١٨ سنة يعمل في الليل وبنفس الجهد الذي يبذله عامل عمره ٢٥ سنة . هناك رئيسان للقسم يقبض كل منهم راتبا شهريا قدره ٤٠٠ ليرة .

٥ — قسم الطبع :

يقوم بعملية الديكور والطبع على الزجاج . يعمل فيه ١١٠ عمال يقبضون اجرا مقداره ٦٤٠ قرشا يوميا للعامل . ولكن يعمل في هذا القسم وبكثرة الاولاد الذين تتراوح اعمارهم بين ١٢ — ١٤ سنة تعطيهم الادارة اجرا يوميا يبلغ ٣ ليرات لبنانية . هناك ٥ رؤساء أقسام تبلغ اجرة الواحد منهم شهريا بين ٢٨٠ — ٣٥٠ ليرة رغم أن هؤلاء قضوا في العمل مدة طويلة تتجاوز الثلاث سنوات . ويظهر أن هذا القسم ليس مشمولا بالوساطة .

اوضاع العمال

تتشكل ادارة المعمل من رئيس الشركة احمد رجا (هندي) ، سكولابيو ومرينكي (مهندسان ايطاليان) ، الياس الخوري ، حسين الشيخ ، روبير دلال ، (فلسطيني) وجوزف سابا .

كما أن هناك حوالي ٢٠ سكرتيرة ، تبدو واحدة ذات نفوذ بينهن . اقل اجر هنا هو ٤٥٠ ليرة ، بينما المسؤولون الاساسيون اجورهم تتراوح بين ٨٠٠ ليرة و ٣٠٠٠ ليرة (هذا الاجر الاخير يناله سكولابيو) .

أي مراقب للذين يعملون داخل المعمل بامكانه أن يجد صورة البقاع بنمط العلاقات السياسية السائدة فيه . فالعمال يتجمعون من بعلبك شمالا الى منطقة زحلة في الوسط الى البقاع الغربي جنوبا ، والى راشيا في الجنوب الشرقي . انماط مختلفة تحمل معها سمات الاقطاعي والبورجوازي والعسكري وكل من له يد طولى في المعمل . وهذه بعض الاحصائيات حول توزع العمال ، وهي ليست ثابتة ودقيقة كليا حيث يمكن أن تزيد أو تنقص يوميا .

اكثرية العمال تنتسب الى القرى التالية : المرج ١١٧ عاملا ، علي النهري ٨٥ ، بر الياس ٥٠ ، تعلبايا ، سعدنايل ٣٥ ، رياق ٢٠ . كما أن البقية تتوزع على اهم القرى : كفر زبد ، مجدل عنجر ، البيرة ، الرفيد ، قب الياس ، غزة ، الفرزل ، ابلح ، عين عرب ، جديتا ، راشيا ، مدوخا .

كيف ينتسب العمال الى المعمل ؟

يبدو المعمل نسخة اصلية عن الادارة اللبنانية حيث الكلمة لاصحاب الحول والطول ، وكيف اذا كان الامر ضمن قرى ؟ والقرية من لها غير النائب او الموظف الكبير ؟ وكان المعمل قد جاء نعمة لنواب المنطقة فوجدوا فيه مجالا اساسيا لتامين الخدمات الشخصية !.. وبالطبع توظيف فرد من العائلة يكسب النائب احيانا العائلة كلها .. والعائلة القروية لا تزال محكومة بالوفاء لمن يخدمها حتى ولو مضى على ذلك سنوات كثيرة .

فمن أراد الدخول الى المعمل فما عليه غير التوجه الى ناظم القادري او جوزف سكاف او سليم الداوود او الى « الاجهزة المعروفة ».. لا طلبات تقدم بل تلفونات تعمل ، ويكفي تلفون واحد لادخال او اخراج عدد من العمال !. والادارة تنفذ رغبات الاقطاعيين السياسيين وبسرعة فائقة . ويظهر أن الخدمات متبادلة .

وسلطة الاقطاع السياسي لا تكتفي بادخال العامل الى المعمل بل هي فاعلة في تدرجه . وهنا الكفاءة تكاد تكون معدومة كشرط ليصبح المرء رئيس قسم . رؤساء الاقسام يعينهم من عمل لادخالهم ، حتى أنه في احيان كثيرة لا يكاد يمضي شهر على دخول عامل الى المعمل الا ويصبح بقدرة قادر رئيسا لقسم معين ليرتفع اجره بصورة مضاعفة .

ولا يظنن احد أن العاملين في المعمل اميون او جهلة . لا ! فـ ٨ بالمائة درجتهم العلمية بين بريفيه وبكالوريا و ٧٥ بالمائة نالوا الشهادة الابتدائية واكملوا مرحلة تكميلية . ولكن البكالوريا او البريفيه — رغم انها في قرية — لا تساوي شيئا ولا تفيد صاحبها ، فالسلطة ، كل السلطة ، للمتنفذ . حتى أن هناك احدى المسؤولات عن المعمل ، والتي تقبض اجرا يصل الى ٨٠٠ ليرة ، ليس لديها ثقافة اكثر من بريفيه .

٦ — حول العلاقة بين الادارة والعمال :

ما ان تطأ رجلا العامل الوافد من القرية باحة دار المعمل حتى تستدعيه الادارة وتطلب اليه أن يوقع على ورقة مكتوب عليها شيء لا يحق له قراءته ، توقيع مع ابصام . والويل له اذا كان فضوليا واراد ان يعرف الشروط المفروضة عليه في هذه الوثيقة .

فالاهانات تنتظره منذ أول لحظة . وهنا لا بد من ذكر بعض الحوادث الحية . ان المهندس المسؤول في المعمل هو سكولابيو . مثال البورجوازي المستغل في سلوكه . كان هذا المهندس يلجأ الى طرد العامل لمجرد ان شكله لا يعجبه وكان العامل يجب أن يصب في قالب حسب مواصفات سكولابيو . بل هو يفعل اكثر من ذلك ، اذ يتحرش بالعامل ويهينه ويضربه احيانا ويوعز الى عملائه بمحاولة جعل العمال يرتكبون مخالفات (والمخالفات هنا تعني كلام العامل مع رفيق له او الضحك او التباطؤ في السير) حتى يتسنى طردهم باسباب . والعمال

— البقية على الصفحة ١٤ —

نظرة على تجربة إضراب عمال شركة (اونيكو)

أضرب عمال شركة « اونيكو » وعددهم حوالي ٢٠٠ عاملا (من لبنانيين وفلسطينيين وسوريين) احتجاجا على التسريحات الكيفية وانذارات الفصل التي تناولت ٦٠ عاملا وعلى رفض الشركة لتحقيق مطالبهم التي طالما وعد رئيس مجلس الادارة بتحقيقها .

وحتى لا تمر هذه التجربة الاولى لعمال شركة ، دون استخلاص دروسها لا بد من استعراض الحوادث التي سبقت اعلان الاضراب الفعلي وفهم الادوار التي قام بها كل من : رئيس مجلس ادارة الشركة — النقابة واللجنة العمالية .

المفاجأة واعلان الاضراب

على اثر احداث العرقوب والمنطقة الوسطى وبعد دعوة موسى الصدر الى جميع القوى العاملة للاضراب تضامنا مع الجنوب ، نشط عدد من عمال الشركة وتحركوا بين جميع العمال ودعوهم للمشاركة في الاضراب في اليوم المحدد ، فاستجاب العمال لهذه الدعوة وأضربوا يوما واحدا وانتهى الاضراب بانتهاء يوم الجنوب .

وفي موعد دفع الاجور فوجئ العمال بحسم اجرة يوم الاضراب المذكور وبطرد عامل لبناني وعاملين سوريين وتوجيه انذارات صرف من الشركة لستين عاملا ، بحجة التحريض على الاضراب وتأييد المنظمات الفدائية .

هذه التدابير التعسفية اثارت نقمة العمال وكشفت النوايا المبيتة التي تهدف الى صرف عدد كبير من العمال بدون مبرر وتلقين باقي العمال درسا قاسيا . ولكن «حساب الحقل على حساب البيدر» ، فقد جاء دور العمال هذه المرة فتوقف العمل احتجاجا على الاجراءات الظالمة ونشطت العناصر العمالية الواعية لتحريض العمال واقناعهم بضرورة اعلان الاضراب العام حتى تتحقق مطالبهم . ولكن هذه الجدة في وقفة العمال لم تتجاوز في البداية نمط العلاقات السابقة (الاتصال برب العمل وحثه على الرجوع عن قراراته) .

ان هذا الوضع الجديد ادخل هاجسا في تفكير رئيس مجلس الادارة مما دفعه الى طلب تشكيل لجنة عمالية للتفاوض معها ، وقد أسرع في هذا الوقت احد العمال (المعين وكيلا عنهم) ، والمعروف ان له علاقة باحدى المنظمات الفدائية ، الى اختيار مجموعة من العمال وتاليف لجنة عمالية اجتمعت بتاريخ ٣٠—٦—١٩٧٠ ، واعلنت الاضراب العام حتى تتحقق المطالب التالية :

١ — حق العمال بالاجازة السنوية الكاملة ١٥ يوما .

٢ — حق العمال بالاعياد الرسمية وعددها ٩ ايام .

٣ — اعادة العمال الذين فصلوا فصلا تعسفيا .

وتناست اللجنة مطالب اساسية اخرى : الاجر اليومي الثابت — التعويض العائلي الفصل الكيفي — على الاغلب ان المسالة لم تكن مسالة نسيان — .

موقف رئيس مجلس الادارة

الشيء البديهي ان رب العمل لن يرضخ لاي مطلب حق للعمال ما لم يحمل هذا الحق مواقف صلبة وطويلة النفس تؤثر بالتالي على مصلحته الذاتية وذلك اذا ما قارن بين الخسائر والارباح .

ان رئيس مجلس الادارة رفض الاستجابة لاي مطلب من المطالب المطروحة في البيان الذي وزعته اللجنة ، والتي كان يتوخى من طلب تشكيلها امران :

الاول : قطع الطريق على استمرار الاضراب واخضاع المطالب لنمط العلاقة التقليدية « المفاوضات » التي تكرس دائما غلبة مصلحة الشركة على مصلحة العمال .

ثانيا : كشف العناصر العمالية النشيطة بهدف تدجينها او صرفها اذا فشلت الخطة .

لم يحقق رئيس مجلس الادارة ما اراد وذلك بفضل الجهود التي بذلها العمال خارج اللجنة وبسبب تدخل بعض المنظمات الفدائية دفاعا عن حقوق العمال (فلسطينيين — لبنانيين — سوريين) الامر الذي جعله ان يستنجد بقوى الدرك والشرطة التي رابطت قرب مبنى الشركة .

موقف النقابة

منذ عشرات السنين والنقابات العمالية في لبنان تقدم ادوارا مسرحية باساليب ذكية تتوج نتائج الاضرابات بالهزائم والتراجعات وذلك نتيجة لتسلط القيادات (البيروقراطية والاقطاعية) عليها . وهذه المرة وبعد سكوت طويل على الاجحاف الذي يعاني منه عمال شركة (اونيكو) فان نقابة عمال الميكانيك لم تكتف بالوقوف ضد الاضراب ولكنها بدأت كالعادة بالمماطلة وتقديم النصائح للعمال وامرت بتأجيل الاضراب بحجة عدم شرعيته وكان الشرعية (آية من كتابها المقدس) او كان الاضرابات العمالية التي انتزعت المكاسب والحقوق خضعت للشرعيات والقوانين . لم يكن موقف النقابة جديدا فالشرعية التي تريدها : بقاء العمال تحت وصايتها وامرة المتنفذين فيها لتمكينها من الحل والربط وبالتالي الحصول على براءات الوجاهة والزعامة .

دور اللجنة وانتهاء الاضراب

ان اللجنة العمالية لم تنتخب من قبل العمال كما ان عناصرها تتميز بالوعي العفوي هذا ما جعل المطالب المعلنة هزيلة ، ولم تدرك اللجنة اهمية تشكيل لجان اخرى لمتابعة الاضراب ومراقبة تنفيذ الخطوات التي يتم الاتفاق عليها . لهذا وقعت اللجنة بشرك المفاوضات الجانبية بمعزل عن دور العمال وبدأت المفاوضات مع رئيس مجلس الادارة

البقية على الصفحة — ١٥

الأزمة الإيطالية

يسار الوسط يواجه خوف اليمين وتردد اليسار

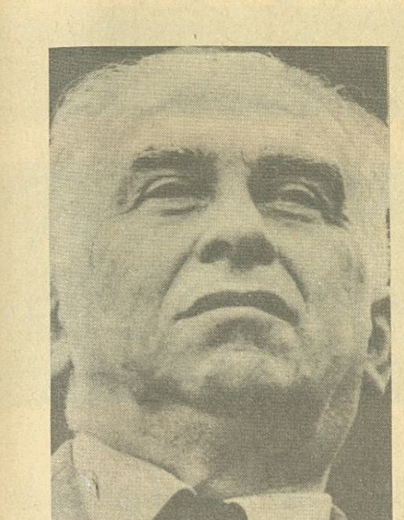
في ٦ تموز ، فاجا رئيس الوزارة الايطالية ، ماريانو رومور ، قيادة الحزب الديمقراطي المسيحي الايطالي بتقديم استقالته الى رئيس الجمهورية ، ساراغات . ولم يكن رومور قد انهى الاشهر الثلاثة للوزارة التي شكلها في ١٨ نيسان من هذه السنة . وبدا واضحا ان الاستقالة المفاجئة جواب على الاضراب العام الذي كانت النقابات العمالية في ايطاليا قد قررته للسابع من تموز : فقد اراد رومور أن يحرم النقابات من الطرف الذي تسعى للحوار والتفاوض معه ، اي الدولة . ولما كانت الدولة هي فعلا الطرف الذي تتجه اليه النقابات العمالية الايطالية ، بمختلف اتجاهاتها : من الاتحاد العام الذي يتعاون فيه الشيوعيون والاشتراكيون الى الاتحاد الذي يسيطر عليه الجمهوريون ، اضطرت النقابات للتراجع عن دعوتها الى الاضراب بعد ساعات قليلة من الاستقالة الحكومية. وجاءت ردود الفعل الاولى تكشف جوانب من العلاقات السياسية الايطالية التي دخلت منذ سنة ، على اثر اكتمال قواعد السوق الاوروبية المشتركة منذ تموز ١٩٦٩ والانتخابات البلدية في ٧ حزيران ١٩٧٠ ، طورا جديدا من التوتر والتناقض .

كان الاضراب العمالي هو ذريعة الاستقالة. ولكن الاضراب الاخير يشكل حلقة هادئة نسبيا في سلسلة من الاضرابات والتحركات بدأت بشكل حاد منذ أول ايار ١٩٦٩ . منذ ١٤ شهرا ، على التوالي ، والاضرابات التي تطال كل مرافق الحياة الاقتصادية تهز ايطاليا: من عمال المعادن ، طليعة النضال العمالي في اكثر المراكز الصناعية تقدما وتمركزا مثل الفيات واوليفتي وصناعة البترول والسكك الحديدية ، الى موظفي الصحة والبريد ، مرورا بالصحف وادارات الدولة . والريف الجنوبي نفسه لم يغب عن الموكب : فقد توالت الصدامات بين رجال الشرطة والقرويين في عدد من قرى الجنوب الصغيرة ، ادى احدها الى مقتل طالب في الثامنة عشرة من العمر في منطقة اورغوسولو . وتنصب مطالب المضربين على الاجور اولا . ولكن الاجور لا تشكل الهدف الاساسي . فان عددا كبيرا من الفئات المساهمة في الحركة المطلبية العامة يطالب بتنظيم فعلي ، ديمقراطي ، لادارة متخلفة تسلط الاداريين على النشاطات المنتجة . كما ان فئات اخرى ، مثل مستخدمي الصحة ، تطالب بايفاء ميدان اساسي حقه من العناية ..

مما جعل الاضراب العام يقدم لائحة من المطالب ذات ثمن مرتفع ، يتطلب من الدولة أن تحدد سياسة مالية واقتصادية واضحة . مما أثار الخلاف في صفوف الوزارة الائتلافية التي يرئسها رومور . فالوزارة التي استقالت مزيج من احزاب اربعة : الحزب الديمقراطي المسيحي ، الحزب الاشتراكي ، الحزب الاشتراكي – الديمقراطي ، الحزب الجمهوري . ثم ان هذه الاحزاب ، ولا سيما اكبرها اي الحزب الديمقراطي المسيحي ، ليست متجانسة . فهي نفسها ائتلاف حزبي تتعايش ضمنه اتجاهات متعددة . وقد توزع الوزارة اتجاهان عريضان : يمثل الاتجاه الاول الحزب الاشتراكي الذي يرئسه بيترو نيني ، ويدعو الدولة الى القيام باستثمارات كبيرة في القطاع الصناعي وقطاع « الخدمات الاجتماعية » كالصحة والتعليم ، كما يطالب الدولة بالاستجابة للمطالب العمالية في زيادة الاجور ، مما يؤدي ، كما يحسب هذا الاتجاه، الى استعادة نمو اقتصادي تبدو عليه بعض علائم التراجع . ولا ينفرد الاشتراكيون في الدفاع عن هذا الموقف . فقد وقفت الى جانبهم عناصر ديمقراطية مسيحية تنتمي الى ما يسمى « اليسار » الديمقراطي المسيحي ، تتمثل بوزيرين رئيسيين هما دونات كاتان، وزير العمل ، والدو مورو ، وزير الخارجية ورئيس الوزارة السابق . اما الاتجاه الاخر فيمثله وزير الخزينة « المالية » ، كولومبو ، ويلهمه حاكم المصرف المركزي ، ويشدد في الدعوة الى سياسة « صارمة » تقوم على ضغط الاجور ، والكف عن « الاسراف » في المصروفات الحكومية ، وذلك في سبيل تامين كلفة انتاج منخفضة تتيح للاقتصاد الايطالي مواجهة المزاحمة الاوروبية المتزايدة .

ويحدد الاتجاهين درجة ارتباطهما بالقوى العمالية التي تشكل محور العلاقات السياسية . وعندما يصرح رومور أن « قوى وسط اليسار تسير الى الانحلال » ، فان هذا يعني أن الخلاف بين قوى يسار الوسط الحاكم أخذ يعكس الصراع الدائر بين نقابات العمال والمستخدمين ، والرأسمالية الايطالية ، بما فيها قطاع الدولة الذي لا يمثل اقل من ربع المرافق الصناعية . الى جانب القضايا المطلبية الملحة ، كان على المجلس النيابي ومجلس الشيوخ ان يواجها خلال الشهر الجاري ، تموز ، عددا من المشاريع الاساسية التي ترسي دعائم ، هزيلة ، لديمقراطية ما زالت تعاني في ايطاليا من تخلف العلاقات السياسية وغلبة الاطار المحلي والوجهاء عليها . من هذه المشاريع : اصلاح الادارة ، وتحديد مقاييس معاشات الموظفين وادخال تعديلات على النظام الضريبي الحالي ، بالاضافة الى قضية تثير خلافات عاصفة في ايطاليا الكاثوليكية هي قضية الطلاق . والقضية الاخيرة ، التي تتعلق بقانون الاحوال الشخصية وعلمنته ، تجابه بالطبع معارضة حادة من قبل الفاتيكان . وكان على مجلس الشيوخ انينتهي من درسها واحالتها على المجلس النيابي فيمدة اقصاها ١٤ تموز الحالي .

ازاء هذه المشاكل التي كان على الحكم ان يواجهها ، كان من البين ان توازن القوى الحالي ليس في صالح اكثر الاجنحة تخلفا ، اي الحزب الاشتراكي – الديمقراطي ، ويرئسه فيري ، والحزب الجمهوري ، ويرئسه لاملفا . فالحزبان يؤيدان وزير الخزينة في موقفه المالي « الصارم » ، وهو الموقف الذي يدعمه الصناعيون واصحاب المصارف . مما دفع كل القوى المتقدمة الى اعتبار الاستقالة رضوخا لضغوط المحافظين والرجعيين .. فتحدث دونات – كاتان عن « دخول حزب الازمة الى الساحة » ، بينما دعا الاتحاد العمالي العام الى « مقاومة كل تراجع استبدادي » ، وحذر الحزب الشيوعي من « انعطاف الى اليمين » .


لونغو

هذا الانعطاف ، يحاول الحزبان ، الاشتراكي الديمقراطي والجمهوري، أن يجعلاه نهائيا . فالحزبان ، بالاضافة الى الحزب الديمقراطي المسيحي ، يسعيان للضغط على الحزب الاشتراكي لاتباع سياسة تحالفات في اطار الحكم المحلي ، لا تختلف مع السياسة التي يتبعها الحزب الاشتراكي في الحكومة المركزية . لكن ذلك يطرح مسألة القاعدة العمالية التي يرتكز اليها الحزب الاشتراكي .

ففي انتخابات ايار ١٩٦٨ ، وكان الحزب الاشتراكي قد اقدم منذ خريف ١٩٦٦ على التوحيد مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، خسر الحزب مليونا ونصف المليون من اصواته ، ايد قسم منها المرشحين الشيوعيين، بينما ايد قسم اخر الحزب الاشتراكي البروليتاري . وقد كان هذا التراجع من العوامل التي ادت الى انشقاق الحزب الموحد في ٤ تموز ١٩٦٩ . اي ان الانعطاف اليميني ادى الى كارثة قاسية . ولما تقدم الحزب الاشتراكي الى انتخابات الحكم المحلي في ٧ حزيران ١٩٧٠ ، تقدم بوجه يساري . ففي اربع مناطق رئيسية هي : اميليا – رومانيا .. اومبريا ، توسكانا ومارشا ، خاض الحزب الاشتراكي المعركة بشعار تشكيل حكومات « جبهة شعبية » ، تجمع بينه وبين الشيوعيين لتحقيق برامج محددة . وفي هذه المناطق يلعب الحزب دورا اساسيا ، اذ ان تحالفاته هي التي تحدد وجهة الحكومة المحلية وطابعها . والتحالف الشيوعي – الاشتراكي في الحكومات المحلية هو ما ترفضه الاحزاب الاخرى : الاشتراكي الديمقراطي والجمهوري والديمقراطي المسيحي . وفي هذه الحالةيكرر الحزب الاشتراكي موقفه المتناقض : فهو بينما يتعاون تعاونا تاما في المجال النقابي مع الحزب الشيوعي الايطالي ، ضمن اتحاد عمالي مشترك ، وبينما يخوض معركةانتخابية محلية على اساس هذا التعاون ، يرضى بالاستمرار في التعاون مع يسار وسط يميل محوره اكثر فاكثر الى مركز ثقل يشكله الوسط الديمقراطي المسيحي بالتعاون مع الجمهوريين والاشتراكيين الديمقراطيين على الصعيد المركزي . ويزداد هذا التناقض حدة في الاستشارات التي تلت استقالة رومور ، وادت الى تكليف رئيس الكتلة الديمقراطية المسيحية في المجلس النيابي ، جوليو اندريوتي .. فاندريوتي يشكل مع وزير الخزينة ، كولومبو ، داعية سياسة الحزم و«الصرامة» المالية ، فريق رئيس مجلس الشيوخ ورائد تجربة يسار الوسط الايطالية ، امينتوري فنفاني . اي أن الحزب الاشتراكي سوف يكرر، بتعاونه معاندريوتي تخاذلهالمستمر منذ انعطاف الدو مورو في ربيع ١٩٦٤ (١) ويرضى بحل وسط لا يحل شيئا : فيتراجع عن المطالبة بتشريع علماني لتنظيم العائلة (يتضمن الطلاق) مقابل اطلاق حرية التحالفات في الحكومات المحلية .

في هذه الصراعات ، والتي تتشابك مع تنافس اجنحة داخل الاحزاب الحاكمة نفسها ، كان موقف الحزب الشيوعي الايطالي ، كما عبر عنه أمينه العام ، لويجي لونغو ، هو التالي :

التحذير من انعطاف يميني يعتبره الحزب عودة الى الوراء وتخلفا عن الوضع الذي يمثله ماريانو رومور ، الاحتجاج على ما اسماه سياسة « تضييق التحالفات » مشيرا بذلك الى ضغط الوسط الديمقراطيالمسيحي وحلفائه على الحزب الاشتراكي كي يتراجع عن شعار الجبهة الشعبية في الحكومات المحلية الاربع ، والموافقة على برنامج ١٨نيسان ١٩٧٠ الذي قدمه رومور عند تكليفه لتولي رئاسة الوزارة ، ويتضمن البرنامج تنشيط الانتاج وتطبيق برنامج من الاصلاحات كتلك التي كان على مجلس الشيوخ ان يناقشها في دورته الحالية ، لولا انقطاع الوزارة. يضاف الى ذلك احتجاج على ما تشيعه الاوساط المالية والصناعية من توقع تخفيض لقيمة الليرة الايطالية .

ولا شك ان لموقف الحزب الشيوعي من الازمة المالية وزنا حاسما . فمنذ ١٩٤٨ حتى انتخابات ١٩٦٨ والحزب الشيوعي لا ينييتقدم ويتسع ، انتخابيا . وفي الانتخابات المحلية التي جرت خلال الشهر الماضي ، حصل الحزب الشيوعي الايطالي على ٩ر٢٧ بالمائة من الاصوات ، التي بلغت نسبة مشاركتها في الانتخاب ٤ر٩٢ بالمائة . هذا مقابل احتفاظ الحزب الديمقراطي المسيحي بأسبقيته (٩ر٣٧ بالمائة) ، بينما لا يتجاوز ما يجمعه الحزب الجمهوري والحزب الاشتراكي الديمقراطي والحزب الاشتراكي ، اي احزاب التحالف الحكومي الاخرى ، ٣ر٢٠ بالمائة ، هذا الوزن الكبير يستخدمه الحزب الشيوعي ، في خط « الطريق الديمقراطي الى الاشتراكية » باتجاه اساسي واحد لم يحد عنه منذ ١٩٦١، تجربة يسار الوسط الاولى ، يقوم علىتشكيل الصدارة منها ، اصلاحات يرى الحزب فيها عنصر اخلال بالتوازن الرأسمالي الحالي ، يقلب ميزان القوى ديمقراطيا ، لصالحالمنظمات الاشتراكية ، المعادية للاحتكارات . مما يعني أن الحزب الشيوعي الايطالي يطرح بصورة مستمرة ترشيحه للحكم ، بالتحالف مع الحزب الاشتراكي والحزب الاشتراكي البروليتاري ، بالاضافة الى يسار الديمقراطية المسيحية . وذلك في الاطار الدستوري – القانوني الحالي ، أي البورجوازي ، الذي يقول الحزب بامكان تعديله من الداخل ، بمراكمة الاصلاحات الجزئية الىأن تنضج اطارا دستوريا – قانونيا مختلفا هو الاطار الاشتراكي .

●★●

ليست الازمة الاخيرة منعطفا في تاريخ العلاقات السياسية الايطالية، بل انها صورة مكررة لعدد من التناقضات التي تنخرها منذ فترة ترقى الى انعطاف ١٩٥٩ – ١٩٦٠.

فقد عرف الاقتصاد الايطالي ، ولاول مرة في تاريخه الحديث ، العمالة الكاملة او استخدام كل اليد العاملة المتوفرة . وذلك نتيجة لنمو سريع لعب فيه التخلف الايطالي المزمن على المستوى الاوروبي الصناعي دورا اساسيا . ومراحل العمالة الكاملة مؤاتية لاشتداد النضال العمالي ، لا سيما في المرافق التي تحتاج ليد عاملة ماهرة غالبا ما تكون نادرة ، في هذه المراحل . وقد لعب اضراب عمال المعادن الذي بدأ ربيع ١٩٦٢ واستمر حتى خريف ١٩٦٣ (في بعض بؤره) دورا هاديا في المعارك العمالية الاولى : فهو، بالاضافة الى ارتفاع الاجر الفعلي ، الذي يأخذ بعين الاعتبار تراجع القوة الشرائية للعملة نتيجة التضخم المالي الملازم للاقتصاد الرأسمالي ، الذي بلغ ١٣ بالمائة ، استطاع أن يفرض خفض عدد ساعات العمل ، كما كرس دور النقابة في نقاش وتائر العمل داخل المصنع . ولما كانت المصانع المتقدمة هي أكثر المواضع مقدرة على فرض شروطها ، فقد كانت المصانع الصغيرة والمرافق المتخلفة تتبعها مباشرة . مطالبة بمساواة اجور عمالها بأجور عمال المصانع المتقدمة .

طرحت هذه السلسلة من الاضرابات ، التي أعطت النقابات دورا هاما في تنظيم الحياة الاجتماعية ، مسألة تتعلق بالصلة بين الرأسمالية الايطالية والسوق الاوروبية بمجملها .. بعد فترة اللحاق بالمستوى الاوروبي ، صناعيا ، والتي استقرت في منتصف العقد السابع ، اصبحت قضية الاجور قضية حيوية بالنسبة للرأسمالية الايطالية : فهي لاتستطيع أن تصمد في وجه المنافسة الاوروبية الشرسة ، لا سيما الالمانية ، الا اذا خفضت سعر كلفة الانتاج . واذا كانت قد اعتمدت في ذلك ، حتى اليوم ، على انخفاض الاجور فان عنصرا اخر أصبح اكثر الحاحا وهو حاجتها الى رفع مستوى استثماراتها « التكنولوجية » ، وهي لا تستطيع ذلك الا من الوفر الذي تحصله من الاجور ، من ناحية ، ومن زيادة الاستغلال ، من ناحية ثانية . وقد بلغ الاستغلال الرأسمالي (زيادة الوتائر ، تقسيم العمل ...) حدا جعل الانتاجية ترتفع ، عام ١٩٦٥ بنسبة ٧ بالمائة ، رغم أن الاستثمارات نقصت عما كانت عليه عام ١٩٦٤ بنسبة ٩ بالمائة .

ولا يمكن للرأسمالية الايطالية أن تواجه مشكلتها الا اذا حلت مسألة معارضة الطبقة العاملة : فما دامت الطبقة العاملة ترفض الانصياع لعقود تحدد الاجور على مدى زمن معين ، يسمح للمؤسسات الرأسمالية بالتخطيط لاستثماراتها ، فان هذه المؤسسات تعجز عن مجابهة مهامها بصورة تتفق مع المنطق الرأسمالي . فتلجأ ، عندها ، للحد من انتاجها ، وصرف قسم من عمالها ، مما يسمح لها ، كما حدث في فترة ١٩٦٣ – ١٩٦٥ ، باستعادة نشاطها على اسس جديدة تضعف الطبقة العاملة . وكما يحدث اليوم. وسياسةيسار الوسط، منذ فانفاني حتى رومور هي مواجهة لهذه المعضلة بشكل مرن : مقابل التنازلات التي تقدمها الرأسمالية يطلب من الطبقة العاملة أن تدخل اكثر فاكثر فيالتوازن الرأسمالي الداخلي . تدخل الطبقة العاملة، ومعها إحزابها ونقاباتها ، بالطبع . لكن هذه الاحزاب والنقابات لا تستطيع أن تلعبالدور الذي تطلبه منها الرأسمالية الا اذا كانت بالفعل ممثلة لطبقتها . ومن الواضح أن المعارك العمالية الاخيرة ، لا سيما في الفيات، تتجاوز المؤسسات الرسمية ، في ثورتها ضد شروط العمل في المصنع ، ومواجهتها لسلطة صاحب المصنع الرأسمالي بسلطة اخرى ذي منطق مختلف ، هو منطق الديمقراطية العمالية .

هذا المنطق المختلف الذي يطرح قضية السلطة العمالية ، ديكتاتورية البروليتاريا ، هو ما تستبعدهاحزاب اليسار الايطالي في تبنيها للطريق البرلماني نحو الاشتراكية .

---

١ – كان الدو مورو قد شكل في ١٢ كانون الاول ١٩٦٣ وزارة يسار وسط ذات برنامج اصلاحي نضناض ، نظرا لقاعدة حزبه الطبقية ، تتضمن الاصلاح الاداري ، والقضاء على المضاربة العقارية ، وتوسيع قطاع الدولة .. فهربت رساميل ضخمة ، مما ادى الى تخلي مورو عن سياسة « الاصلاحات البنيوية » التي دخل الاشتراكيون «البنيويون» الحكم على اساسها . ولم يستغل هؤلاء الحكم ، عندما عجز هذا الاخير عن الوفاء بتعهداته .



احد الاعداد التي صدرت عام ١٩٦٩

سياسة الاتحاد السوفياتي في أوروبا الشرقية

من براغ إلى بوخارست


بريجنيف

تشاوشسكو

كانت معاهدة الصداقة السوفياتية الرومانية التي وقعت في اعقاب بداية العهد الاشتراكي في رومانيا قد انتهت مدتها ، منذ اوائل عام ١٩٦٨ . منذ ذاك تم اعداد مشروع لنص معاهدة جديدة. لكن الخلل الذي احدثه انتصار « الدوبتشيكية » في تشيكوسلوفاكيا ثم اندحارها امام الدبابات السوفياتية ، أدى الى تأخير التوقيع على هذه المعاهدة ، شهرا بعد شهر ، حتى السابع من تموز الجاري ، حين صدقت المعاهدة في بوخارست .

ذلك ان ربيع « براغ » كان يتيح للرومانيين غطاء يمضون تحته قدما في بناء خطهم الاستقلالي . وكان لا بد أن ينعكس ذلك على نص المعاهدة الجديدة وروحها . وهو ما كان الاتحاد السوفياتي يتريث في قبوله بطبيعة الحال . أما بعد اب ١٩٦٨ ، فالرومانيون هم الذين اخذوا يؤثرون التريث ليجتنبوا التوقيع على نص يتحكم في مضمونه وقع الضربة السوفياتية للحكم التشيكوسلوفاكي على هذا اجل تصديق المعاهدة ، الى فرصة تصل بالطرفين الى نقطة توازن معينة وتتيح لهما الاتفاق على نص لا يكون فيه افتئات على نمط العلاقة بين الاتحاد السوفياتي وبلدان الكتلة الشرقية الاخرى ، ولا يشكل ضربة قاصمة لخط السياسة الرومانية ..

المعاهدتان

ولقد كانت تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي قد وقعا ، قبل شهرين تماما من تصديق معاهدة بوخارست ، على معاهدة من النوع نفسه ، ارادها الاتحاد السوفياتي انموذجا يحتذى في تحديد علاقاته مع دول الكتلة ومثلا يضرب لرومانيا على الاخص (١) والذي يستوقف هو بالذات اوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين المعاهدتين الشقيقتين . والاوجه الاولى (اي اوجه الشبه) اكثر بكثير من الثانية . فالمعاهدتان تبدوان وكأنما تمت صياغتهما انطلاقا من نص واحد ، ادخلت عليه بعض التعديلات في كل من الحالتين : (الصداقة التي بدأت مع النضال ضد الهتلرية ، تمثل النظامين الاجتماعيين ، وحدة الاهداف ، التعاون في جميع المجالات من حلف فرصوفيا الى الكومكون ، الخ) . والجدير بالاشارة هنا هو التوسيع الذي تحدثه المعاهدتان في نطاق التحالف العسكري بين كل من تشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبين الاتحاد السوفياتي . فهذا التحالف لم يكن يتعدى بعد الحرب الثانية ، نطاق التصدي للخطر الالماني ، ثم تحول مع قيام حلف فرصوفيا ، في اوائل الخمسينات الى تعهد بالرد المشترك على اي عدوان يتعرض له احد الفرقاء في اوروبا . اما المعاهدتان الاخيرتان فهما تلغيان هذا التحديد الجغرافي ، على نحو يجعل بلدان الحلف ملزمة بمساندة الاتحاد السوفياتي اذا تعرض لعدوان من اسيا (هل هذه اشارة الى الصراع مع الصين ؟) .

---

١ – انظر « اوروبا الشرقية ومبدأ السيادة المحدودة » – الحرية – عدد أول حزيران ١٩٧٠ مدة كل من المعاهدتين عشرون عاما .

(أوجه الاختلاف)

اما اوجه الاختلاف بين المعاهدتين فيمكن حصرها في نقطتين رئيسيتين : أ — مدى التنسيق الاقتصادي في اطار الكوميكون (السوق الاشتراكية المشتركة) و ب — « حماية المنجزات الاشتراكية » . فالمعاهدة مع رومانيا تكتفي بالاشارة الى « انماء العلاقات الاقتصادية وعلاقات التعاون داخل الكوميكون » . اما المعاهدة مع تشيكوسلوفاكيا فهي تضيف الى ذلك ذكر « الاندماج الاقتصادي الاشتراكي بين الدول الاعضاء في الكوميكون » . هذا الفارق يجد ترجمته العملية ، على سبيل المثال ، في رفض رومانيا الانتماء الى « مصرف الاستثمارات » الذي اسسه الكوميكون مؤخرا والذي يرمي الى تنسيق سياسة الاستثمار بين الدول الاعضاء والى تنسيق « انفتاح » هذه الدول ، اقتصاديا ، على بلدان اخرى .. وهو ينم ، على وجه التحديد ، عن تخوف رومانيا من الهيمنة الاقتصادية السوفياتية واصرارها على الاحتفاظ بهامش من حرية الحركة الاقتصادية في علاقاتها الخارجية . هذا الهامش يبدو متضارب الخطوط ، اذ هو يمتد من الولايات المتحدة الى .. الصين ، وينم بدوره عن تشبث الرومانيين بجميع المنافذ — السياسية والاقتصادية — التي تتيح لهم بعض التفلت من قبضة الاتحاد السوفياتي.

هذا عن النقطة الاولى . اما « حماية المنجزات الاشتراكية » ، فقد اصبحت منارا لرعب الرومانيين — وسواهم — بعد الصورة التي اتخذتها في تشيكوسلوفاكيا (التدخل العسكري) . هكذا نلاحظ ان المعاهدة مع تشيكوسلوفاكيا قد تضمنت الفقرة التالية : « يشدد الفريقان على ان دعم المنجزات الاشتراكية وتقويتها وحمايتها.. هي واجب اممي مشترك يقع على البلدان الاشتراكية » . هذه الكلمات التي تلخص « مبدأ السيادة المحدودة » ، لانها تبرر التدخل من الخارج لحماية « المنجزات الاشتراكية » في البلد الحليف من اي خطر داخلي او خارجي ، هي ، على الارجح ما كان الرومانيون « يناضلون » طوال الاشهر الماضية ، لاجتناب ادراجه في المعاهدة الجديدة . وما يخشون منه هو ان يصل الامر ، يوما ما ، بالاتحاد السوفياتي الى اعتبار سياستهم « الاستقلالية » خطرا على المنجزات الاشتراكية .

بقيت نقطة اخيرة — لعلها ادنى اهمية من السابقتين — هي الحديث عن حلف فرصوفيا في كل من المعاهدتين . فمعاهدة براغ تكتفي بتوكيد « العزم الذي لا يتزعزع » على احترام اتفاقية الحلف « دون اي تحفظ » . اما المعاهدة مع رومانيا فهي اكثر تحديدا . اذ انها تشير الى « مدة الاتفاقية » (تنتهي هذه المدة عام ١٩٧٥) وتضيف ان الحلف انشيء « ردا على خطر الحلف الاطلسي » . هذا يفتح الباب — ولو مواربة — امام استنكاف رومانيا في المستقبل عن تجديد انتمائها الى الحلف ، اذا جددت اتفاقيته . والباب مفتوح ايضا امام التلويح — في المستقبل — « بزوال » الخطر الاطلسي (اذا حذت دول اخرى حذو فرنسا وانسحبت من عضويته ، او اذا انسحبت القوات الامريكية من اوروبا) . اي ان رومانيا التي لا تعترف بحق دول الحلف الاخرى في حماية « المنجزات الاشتراكية » الرومانية لا تعترف — طبعا — بدور الحلف في هذه « الحماية » ولا ترى مبررا لاستمرار عضويتها فيه ، اذا انتهى دوره العسكري الخارجي .

(خلاصة)

وبعد فليست هذه معالجة لمجمل القضايا التي تردنا اليها معاهدة الصداقة السوفياتية — الرومانية وشقيقتها الاخرى . فهذه القضايا تلخص وضع العلاقات بين الاتحاد السوفياتي ودول حلف فرصوفيا الاخرى ، بجميع جوانبه . لكن الظروف التي تم فيها تاجيل التوقيع على المعاهدة ثم تصديقها ، بالاضافة الى مضمون المعاهدة نفسه والفوارق بينه وبين مضمون المعاهدة الاخرى ، تشير كلها الى امر واضح . هذا الامر هو ان العلاقات بين دول الكتلة السوفياتية ليست على هذا القدر من « الصوفية » التي ينسبها اليها البعض والتي تدعيها النصوص حينما تشدد على « الصداقة الابدية التي لا تحطم » او على « التساند الاخوي المشترك » . فان ثمة تململا اكيدا يسود هذه العلاقات من جانب دول اوروبا الشرقية . هذا التململ يجهد الاتحاد السوفياتي في كبته لكنه لا يوفق الى ذلك دائما ولا تماما ، والمعاهدة مع رومانيا تثبت ذلك . معنى هذا ان انضواء هذه الدولة تحت الراية السوفياتية انضواء تاما او خروج تلك الدولة جزئيا من ظل الراية نفسها ، لا يخضع لقوانين « الصداقة الابدية » بل لقوانين سياسية عادية ولموازين قوى عامة يحددها تضافر الظروف الدولية التي هي ، كما نعلم ، من « عالم المكون والفساد » لا من العالم الابدي . والتململ المذكور اعلاه ، حينما تتاح له فرصة الظهور على السطح يتخذ في معظم الاحيان شكل الانحراف الفعلي (التوجه نحو المعسكر الراسمالي . الانتهازية السياسية ، الخ ..) لكن سبب الانحراف يكمن في ان « التفلت » ياتي ، عادة ، ليرد على وضع منحرف اساسا هو وضع العلاقات بين الدول الشرقية وبمكان الهيمنة السوفياتية في هذه العلاقات. حتى اذا كان الانحراف يتم من القمة ، في ظل بيروقراطية لا تتيح للقاعدة الجماهيرية اية رقابة فعلية على سياسة هذه القمة (تلك هي الحال في رومانيا) ، فان الانحراف يمشي دون ضابط داخلي يوقفه عند حد ويكتسب طابعا متزايد الخطورة .

مثل هذه الرؤية لطبيعة الاوضاع في بلدان الكتلة السوفياتية ، هي وحدها التي تتيح (رغم «سوداويتها») فهم الخلافات التي تكاد تخرج فجاة من القاع . اما الذين لا يرون سوى « التساند الاخوي » فهم لا يجدون ، عادة ، ما « يستندون » اليه في وجه المفاجآت .

تتمة الثورة المضادة : الامامة .. ودورها

بالتفاوض مع بريطانيا عام ٦١ وتصدعت هذه المكاتب لتكشف السرقات الرهيبة التي قام بها الامام والحارثي وغيرهما للاموال العديدة التي تبرعت بها العديد من الحكومات لنصرة « الثورة » وبقيت في حالة احتضار مزمن من ٦١ حتى ٦٥ عندما قامت الثورة المسلحة في ظفار ولم تستيقظ الا عندما بدات الثورة المسلحة تشكل تهديدا حقيقيا للمصالح الاستعمارية في عموم ساحة الخليج العربي .

ان مجاميع الامامة لا يمكن ان تكون احسن من سعيد بن تيمور واذا كان سعيد بن تيمور عميلا مخلصا للدوائر الاستعمارية البريطانية فان الامامة مع عمالتها للمخابرات الامريكية غير انها اسوأ الف مرة من اي حكم عميل موجود في المنطقة وانه من المخجل الى درجة الخيانة ان تستمر انظمة عربية في فتح مكاتب لهذه الحركة الرجعية العميلة . فالثورة التي طرحت نفسها اداة لتحرير المنطقة من الاستعمار البريطاني ومن الحكم السلاطيني والمشائخ وبين الاحتكارات البترولية ، والثورة التي تبنت تحرير الانسان طريقا لتحرير الارض لا يمكنها ان تقبل من اي نظام عربي متقدم تعامله مع هذه القوى الرجعية وتعتبر اي تعامل مع هذه القوى انما هو تكتيل للقوى الميتة التي لفظها شعبنا واسقطها من حسابه .

ان الدور الذي تلعبه بقايا الامامة هو الاسهام في حركة الثورة المضادة التي تقوم بها المخابرات الامريكية في المنطقة . فقد شهدت الكويت نشاطا مشبوها لمكتب امامة عمان حيث بدات في تجنيد العمانيين وارسالهم الى العراق للتدريب كما انها بدات تسجل لاول مرة في ملفاتها اسماء الظفاريين لتجند من تستطيع في خدمة الثورة المضادة .

تتمة معمل الزجاج في البقاع

الجدد هم اتعس حظا . فما ان يمضي على وجود العامل شهر حتى تجري كل المحاولات لفصله والاتيان بغيره : ضغط النواب لادخال مؤيديهم ، وللتخلص من التعويض الذي يترتب على الادارة دفعه بعد مضي ثلاثة اشهر على وجود العامل . وعلى المرء أن يتصور مقدار الاهانات التي يتحملها العامل ويسكت عنها خلال هذه الثلاثة اشهر ، وكم سيرى كرامته الشخصية تداس في سبيل ان يبقى في المعمل ليعيش . ذات مرة رأى سكولابيو هذا عاملين يضحكان ، وكان ذلك قبل استلام العمل ، امسك احدهما واهانه ، ثم سار به الى مركز الادارة وفتح معه تحقيقا وحاول طرده .. واخيرا حسم عليه اجر ذلك اليوم بعدما تعذر عليه طرده !. اذا اراد العامل ان يكلم المهندس هذا فعليه ان يقف وقفة « تاهب عسكرية » ! لا كلام ، ولا ضحك ، ولا نظرات خارج دائرة العمل . وقوف بخشوع واجلال امام صاحب السلطان ، هكذا يدير سكولابيو معمل الزجاج وكانه يمثل « قراقوش » اخر الزمان .

ويتفتق ذهن سكولابيو عن افكار ترمي الى احكام السيطرة على العمال .

فيلجأ الى اسلوب التفرقة الطائفية . وكان هذا البورجوازي الايطالي قد تقمص شخصية زملائه البورجوازيين اللبنانيين فعرف كيف تضرب وحدة الحركة العمالية . وكان الاقطاع السياسي في البقاع قد علمه كيف تجب السيطرة على ابناء القرى ، فاذا بالعمال يرون سكولابيو يحاول تفريقهم بان يقرب اليه عمالا ويحيطهم بعناية ويترك اخرين ليصل الى هدفه النهائي بطمس المصلحة الطبقية التي توحد بين جميع العمال في المعمل واحلال التفرقة الطائفية مكانها . هذا ما يشكو منه العمال بكل طوائفهم ، ولقد ثبت أن وحدتهم الطبقية اصلب من طائفية سكولابيو واسياده فاذا بالاضراب الذي نفذ ياتي جامعا ، ولم يتخلف عنه مسلم او مسيحي .

وكما على صعيد النظام كذلك على صعيد المعمل . تجسس ووشايات . تجسس لصالح السلطة وتجسس لصالح الادارة . فهناك تنسيق بين الطرفين . وهذا ما يعرفه العمال جيدا ويخبرك أي واحد عن ذلك . بالاضافة الى « القبضايات » الذين يؤجرهم الاقطاع السياسي للمعمل لقمع العمال وضربهم اذا سولت لهم انفسهم بالتحدث عن مطالبهم العادلة .

نظرة على نضالات العمال داخل المعمل

كان العمال يشعرون بواقعهم وبكرامتهم الشخصية المداسة يوميا ، كانوا يتألمون من الجهل المسيطر وعدم احساس الناس بحالتهم ، كان عليهم تحمل اهانات المهندسين من اجل ان يعيشوا ، ولكن الضغط وتراكمه لا بد ان يؤدي الى الانفجار . وحصل الانفجار فعلا . وبدأ العمال ، وبعد أن احسوا بنوع من التضامن فيما بينهم ، بدأوا يتداولون في شأن نقابة تدافع عن حقوقهم وترفع عنهم ضغط سكولابيو واذنابه . بدأ الانفجار عندما عمدت الادارة الى فصل احد رؤساء الاقسام واسمه هاني علي احمد . كان هذا ينبه العمال الى ما يقوم به سكولابيو من اثارة الطائفية بين العمال . وطبعا كان عقابه الطرد .

ونفذ العمال اضرابا عاما وكان ذلك في شهر نيسان الماضي ، واتبعوا الاضراب بمظاهرة ووضعوا مطاليبهم :

١ — اعادة رئيس قسم الميكانيك هاني علي احمد

٢ — زيادة الاجر الى ٧،٥ ليرات

٣ — وضع مدير عربي مسؤول عن شؤون العمال بدل سكولابيو

٤ — اقرار المساواة بالاجور لجميل العمال

٥ — تثبيت العمال في عملهم ومنع الطرد الكيفي

٦ — السماح بتاسيس نقابة للعمال .

لقد بدأ الاضراب من العمال الذين يبدأ دوامهم الساعة ١١ ليلا وينتهي الساعة ٧ صباحا . واجتمع هؤلاء مع عمال الدوام من ٧ صباحا حتى ٣ بعد الظهر (هناك دوام اخر من ٣ بعد الظهر الى ١١ ليلا) وقرروا عدم الدخول الى المعمل . كان التهيؤ للاضراب قد جرى بسابقا بالاتصالات في القرى . ونفذ الاضراب فعلا ، وفي اليوم الاول كان عنيفا : من تكسير للالات (وكأن العمال يريدون ان ينتقموا لبؤسهم واستغلالهم) ، الى ضرب سكولابيو ، وكان العمال قد حاولوا أن يلقوا به في النار الملتهبة ، كذلك ضربت السكرتيرة اليس بنكليان ، وكانت هذه قد نقلت العديد من العمال من اقسامهم الى قسم الاشغال الشاقة (قسم المواد الاولية) . وفي اليوم الثاني ازداد طابع الاضراب عنفا فوجه تهديد الى جميع المهندسين بأن مصيرهم الهلاك اذا لم تنفذ مطالب العمال ، وزاد العمال على مطالبهم :

١ — تأمين مياه نظيفة للشرب (المياه التي كان يشرب العمال منها جد وسخة)

٢ — تأمين عملية نقل العمال . (كان العمال يجدون صعوبة كبيرة في انتقالهم من قراهم الى المعمل ويتكلفون غاليا ، بينما تستطيع سيارات المعمل أن توفر عليهم الكثير) .

وماذا كان رد فعل الادارة ؟ وسط جو العنف والذعر الذي تملكها اجتمعت سريعا واقرت مطالب العمال في : النقابة ، وزيادة الاجور . كما استعانت برجال الاقطاع السياسي والاجهزة لتهدئة العمال . وبدأت عملية « تنفيس » الاضراب وتشتيت المطالب وضعضعة وحدة العمال .. راح التردد يسود في صفوفهم ، وبرز الانتهازيون ممن تدفع لهم الادارة الاجور العالية في عملية التمييع .. وسادت فكرة النقابة والعمل على تاليفها : انهوا الاضراب ، فلقد حققوا مطالبنا ونلنا النقابة .. هكذا كان يردد المترددون .

ماذا عن هذه النقابة ؟

اعلنت الادارة أن عدد اعضاء النقابة سيكون ١١ . ووضعت شرطا اساسيا للترشيح : أن يكون قد مضى على العامل مدة سنتين في المعمل . وجاء الترشيح فترشح ١٤ نصفهم من الادارة ، وانطلق الاداريون ينظرون لترشيحهم بأن الادارة تريد أن تظهر تضامنها مع العمال بالعمل معهم جنبا الى جنب في النقابة . وتمت الانتخابات ، وهي تذكر المرء بانتخابات الاقطاع السياسي في لبنان . ضغط على المرشحين الذين يحرضون على الاضراب لكي ينسحبوا ، محاولة الرشوة ، الاستعانة بالاقطاع السياسي والاجهزة .. وجرت الانتخابات ، وانتظر العمال مدة خمسة ايام لتعطي الادارة النتيجة (وكأننا في انتخابات منطقة بعلبك الهرمل) . وجاءت النقابة على صورة خالقها . اداريون مع عمال تسيرهم الادارة كما تشاء مع متنفذين .

وساد شعور من عدم الرضى لدى العمال وعادت الفوضى الى صفوفهم من جديد وانتشر الشعور القديم بالخوف ، وبدأت تبرز لهم نتائج ذلك . كان الفصل يحصل في السابق نتيجة رغبة المهندس الافرادية ، اما الان فاكتسى شكلا جديدا . يجب أن يقدم تقرير الى الادارة تطلع عليه النقابة ، ودون الاخذ براي العامل المعاقب ، تجري عملية الطرد بعد ان توضع التقارير في الادراج . واحيانا تكون هذه التقارير لصالح العامل ، ولكن لا يؤخذ بها ..

والان ماذا يجري ؟ العمال يقولون ان الادارة مصممة على فصل ٨٥ عاملا واكثرهم من فرع الاوتوماتيك (من هذا الفرع انطلق الاضراب) . هذه المرة يريدون صرفهم بحجة الانتاج الضئيل . حسب ما يقول العمال ان سكولابيو لا يصلح الالات التي تتعطل في هذا الفرع لينخفض الانتاج وليتمكن من الاستغناء عن العمال . كما يظهر لدى العمال ان سكولابيو يريد أن ينتقم من العمال ويسعى لعدم ابقاء أي واحد منهم ، ويعمل بكل الطرق لصرفهم . هناك حوالي ٢٠٠٠... طلب مقدم (هذا الكلام لناظم القادري) والادارة تريد صرف القدامى للاتيان بالجدد .

ملاحظات :

١ — لقد قام الاضراب محكوما بطابع العفوية دون تخطيط أو تنسيق . حتى القضايا المطلبية الخاصة للعمال كان هناك تشويش في فهمها وفي طرحها . ولقد انعكس ذلك في التردد والتذبذب .

٢ — ان الاضراب والتحرك العمالي يجب ان يطرح قضية العلاقة بين الحركة العمالية وبين الحركة الشعبية التي تعاني من واقع الاقطاع العقاري والاقطاع السياسي في تلك المناطق . (ان نسبة العمال الاساسية هي من المرج ، وهاتان القريتان تعانيان من الاقطاعيين ، بالاضافة الى مشكلة نهر الليطاني حيث يطوف في الشتاء فيسبب اضرارا كبيرة، وفي الصيف يعمد كبار الاقطاعيين الى قطع المياه عن صغار الفلاحين) .

٣ — ان العمال توجهوا في مطالبهم الى الاقطاع السياسي لمساعدتهم . وطبعا اسرع الاقطاع السياسي ليكسب قيادة العملية . وهنا مقتل اي تحرك عمالي في منطقة مثل البقاع حيث تبدو سيطرة الاقطاع السياسي في اوج تماسكها وثباتها . كان من الممكن أن تتحرك قرى عديدة لتدعم العمال في مطالبهم ، ولكن الاقطاع السياسي عرف كيف يطوق ذلك . ان العمال يجب أن يدركوا أن مصالح الراسماليين اصحاب المعمل والاقطاع السياسي واحدة : استغلالهم واستهتارهم وابقاؤهم اسيري التخلف والجهل . ان مصلحة متبادلة تجري بين الراسماليين والاقطاعيين في منطقة البقاع وهذه المصلحة تدفعهم لقمع أي تحرك شعبي مهما كان بسيطا وطمسه في اطار الطائفية او النزاعات العائلية المحلية ..

٩ — ان الحركة الاخيرة تطرح بداية تبلور الوعي الطبقي لدى العمال . وتبدو مهمة اساسية تعميق هذا الوعي ودفعه الى الامام ليفهم العمال واقعهم الاجتماعي والعلاقة التي تربطهم كعمال خاضعين للاستثمار بالراسماليين الذين يعيشون من استغلال طبقة العمال .

تتمة نظرة على تجربة اضراب عمال شركة (اونيكو)

دون علم العمال بطبيعة المفاوضات وانتشرت البلبلة وبدأ الاضراب يتفكك

اما تناسي بعض المنظمات الفدائية مهمتها الاساسية في توعية العمال الفلسطينيين وتنظيمهم وبالتالي الفرق بالمفاوضات الى جانب اللجنة العمالية وبالخفاء ، دفع الاضراب في طريق التفكك والانحلال .

وانتهت المفاوضات واعلن انتهاء الاضراب بعد اسبوع من بدئه .

ماذا حقق الاضراب

لم يكن لارادة العمال دور في انهائه والعمال الذين فصلوا اضيفوا الى قائمة العاطلين عن العمل ولم تعترف الشركة بكامل الاعياد السنوية واعترفت بالفرصة السنوية كاملة ولم تقبل باعطاء العمال اجرة كل ايام الاضراب السبعة .

دور العمال

تميز بايمانهم بمطالبهم وهذا لم يكف فقد هيمنت العفوية والفردية على نشاطهم ، وتضامنهم تفسخ بسرعة بغياب النقابة الديمقراطية وغياب الانتظام في لجان ديمقراطية توحد ارادتهم ومطالبهم وتحول دون ضربهم من الداخل — « تبين ان اكثر من ستين عاملا وقعوا على عريضة سرية ضد الاضراب » .

ان هذه التجربة تؤكد :

١ — عجز النقابة البيروقراطية بتنظيمها الحالي وعناصرها الحالية عن الدفاع عن مصالح العمال وانتزاع مطالبهم .

٢ — ان تحقيق المطالب هذه وانتزاعها من رب العمل لا يمكن ان يكون باعتراف النقابة بشرعية الاضراب وانما رهن بارادة العمال وتضامنهم وصمودهم .

٣ — ان الوعي والتضامن والصمود لا يكفي بغياب التنظيم النقابي الديمقراطي واللجان الديمقراطية المنتخبة .

٤ — ان المكاسب الجزئية التي انتزعها العمال الذين من بينهم فلسطينيون — كما اشرنا — يرجع الى تاثير المقاومة الفلسطينية ووزنها في المفاوضات ، مما يؤكد ان استثمار المقاومة الفلسطينية للوجود الفلسطيني اللبناني المشترك في جميع المجالات يؤدي الى تنظيم قوى متماسكة تلعب دورا اساسيا في مواجهة النظام وأرباب العمل .

تتمة تناقضات الاقطاع السياسي في علاقته مع « الدولة الشهابية »

الاستثنائية . والثانية عدم دعم اي مرشح يعادي الحركة الوطنية والعمل الفدائي (ورفض النهج ، « ومن وراءه » ، لانه لا يأخذ بهاتين القضيتين) .

ينعي البيان على النهج « عدم استجابته لنداء الشعب وقادته المخلصين » الذين طلبوا « اقرار مشاريع القوانين الاستثنائية التي تكفل اعادة حكم الرأي وتزيل تسلط الاجهزة اللادستورية عن الحياة العامة » . اذا كان جنبلاط ينسى في غمرة اندفاعه ان الذين رفعوا لواء « ازالة تسلط الاجهزة » هم امثال اده وشمعون قبل الاسعد وسلام ، فان اطلاقه صفة « القادة المخلصين » على كل هؤلاء يكون اما هفوة لا يسمح « الشعب » ان ترتكب باسمه واما قصر نظر سوف نرى الى أين يؤدي بصاحبه .

الواقع أن جنبلاط لا يقدم اعتراضا علنيا على « الدولة الشهابية » ، فهو لا ينفك يشيد « بالمؤسسات التي احدثها شهاب » . لكنه يمضي في حمل مطلب اساسي هو فصل قوى الامن عن الجيش وما ينتج عنه من الغاء المناطق العسكرية . هذا المطلب الذي يجعل منه جنبلاط محورا للتكتل الجديد ليس مطلبا بسيطا على الاطلاق . فهو يعني تجريد « الدولة الشهابية » من امضى اسلحتها التي تستخدمها للمجيء بنواب كل مهمتهم تقوم على شل المجلس واتاحة المجال للوزارات الشهابية أن تحكم فعلا . كما أن هذا المطلب يعني القضاء على المصالح المباشرة لنواب لا يحلمون بالوصول الى المجلس دون فضل الاجهزة . هل يعقل أن تتخلى « الدولة الشهابية » عن هذا السلاح ؟. أم يكون حال جنبلاط معها حال من يصرخ « قوم عني تافرجيك » في حين ترزح الاجهزة بثقلها لا تزحزح ؟ وهل يبغي جنبلاط خوض معركة الديمقراطية هكذا ، غراما بها وولها ؟.

ان المعركة التي يخوضها جنبلاط هي ، في نهاية الامر ، معركة على السلطة ، وهي بهذا تمتاز عن معركة المصالح القريبة التي يتجاوزها الملتفون حوله من الاقطاع السياسي . فجنبلاط ينظر الى الامور من زاوية أن تحرير المناطق من وطأة العسكريين والاجهزة يفتح مجالا من شأنه أن يقضي على زعامات نيابية ويفتح المجال أمام مرشحين جدد، ينتمون الى التحالف الجديد . وقد سبق لجنبلاط أن رشح في الانتخابات الماضية حليفا له في البقاع ، وهو يملك حلفاء عديدين في طرابلس . اذا اضيف الى هذه الامكانيات شبكة العلاقات التي يقيمها جنبلاط مع دول عربية متقدمة ومع فئات بيروتية واحزاب « تقدمية » ، واذا اضيف الى ذلك برنامج الحزب والمشاريع التي ما فتئ جنبلاط منذ مهرجانات بيبلوس يذيعها على الناس .. تجمعت العناصر التي تجعل منه رجلا يطمح لتولي السلطة الاولى في البلاد ، ان لم يكن مباشرة فمداورة .

لكن هذا النوع من النظر الى الامور محكوم عليه بالعقم . فالدولة الشهابية لن ترضخ لتهديدات جنبلاط لانها ان فعلت تكون قد حكمت على نفسها بالهزيمة دون أن تخوض المعركة ، بالاضافة الى أن ما يطرحه الرجل بوسع « الدولة الشهابية » نفسها أن تقوم به مع وجودها كدولة . فعلاقتها بالاقطاع السياسي المهترئ لن تبقى على ما هي . وهي لا تصر ، على مدى متوسط ، على المجيء باشخاص يصمون « الدولة الشهابية » بما يصمها به امثال العشرين نائبا الذين اجتمعوا في الكارلتون . والشهابية كانت تمهد لاستبدال هذا الطاقم المهترئ من الممثلين السياسيين بطاقم جديد ينتمي الى الموظفين الاداريين او البورجوازية الصغيرة المثقفة أو حتى ممثلين عاقلين من البورجوازية . نموذج هؤلاء باسم الجسر وغالب الترك وغيرهما . ومن الواضح أن الاقطاع السياسي المهترئ يخوض اليوم اخر معركة له ووقوفه الى جانب شهاب قد يطيل عمره ربما دورة انتخابية اخرى لا غير .. هذا بالذات اصبح واضحا حتى ان شخصا كغسان التويني يعمد الى التهويل على صبري حماده ، عندما يتكلم هذا الاخير عن عزم شهاب على التغيير والاصلاح فيذكره بانه « وأمثاله » هم أول من سيمسهم هذا التغيير (نهار ١٥ تموز — ابشر صائب بك .) كل الفرق أن جنبلاط يريد أن يتم ذلك بشكل ديمقراطي . غافلا عن كل الشروط التي تجعل سكان المناطق الريفية يقبلون باللاديمقراطية وبالتسلط ، اذ ماذا تعني الديمقراطية في جو من العلاقات العشائرية التي تحكم الهرمل وبعلبك ؟ ماذا تعني عندما يكون الجهل والبؤس والفقر هي العوامل التي تسمح بالتسلط في عكار ؟ هذه هي الابواب الموصدة التي يجلس جنبلاط على اعتابها جلسة الصوفي ، بينما لا ينفك يقتحم الابواب المشرعة .

ثم من هي القوى التي يتحالف معها جنبلاط لشق طريقه ؟ فئة اخرى من الاقطاع السياسي لا يقل وضعها تخلفا عن تلك التي تلتصق بشهاب . واجتماع البريستول الذي دعا اليه الاسعد لم يضم سوى احد عشر نائبا .

أما دعم الحكومات العربية المتقدمة لاتجاه جنبلاط فأمر لا يجب المغالاة حوله .

فالقاهرة مثلا لا تستطيع الا أن تأخذ بعين الاعتبار القوة التي تهيمن فعلا وعمليا على الوضع ، وتجمع في يديها شبكة من الامراس والخيوط التي تشد بها جوانب وانحاء هامة من الوضع اللبناني . هذه القوى ما زالت حتى الان هي قوة « الدولة الشهابية » المتغلغلة في الادارات والمؤسسات والاجهزة والجيش والنواب والوزراء الخ .. وهي « قوى » مستقرة لا بد أن يراهن عليها في حالة حدوث اي تطورات على صعيد التسوية السلمية . ثم أن هناك امر اخر لا ينبغي غيابه عن الصورة . فصعود نجم جنبلاط كان مرافقا لصعود اعمال المقاومة والتفاف الجماهير حولها . وطبيعي أن يكون أفول هذا النجم مرتبط بانحسار المقاومة . وهذا ما يحصل . حتى اذا اضفنا أن « الدولة الشهابية » قد قدمت تنازلات للفئات الشعبية، بغية فك علاقتها مع المقاومة ، وأن هذه التنازلات لا بد أن تسترجع وأن يصبح الوضع بحاجة الى قبضة متينة للقيام بسلسلة اعمال يقتضيها لملمة الوضع وضبط بعثرته بعد فصل المقاومة الفلسطينية فيه ما فعلت وأن جميع الفئات تتطلع اليوم الى هذه القبضة ، بانتظار ملهوف ، اصبح الطريق الجنبلاطي لا يتلاءم مع ظروف الانحسار هذه بعد أن كان متلائما مع ظروف المد الذي عرفته الحركة الشعبية والمقاومة .

هذه الحدود التي تحكم التحرك الجنبلاطي هي حدود لا يمكن تعيينها بالتحديد نظرا لان العامل الذي يملي توسعها او ضيقها لم يحسم بعد وان كانت الظواهر تدل على سيره في طريق الانحسار .

تتمة العراق بعد حملة عنيفة ضد الحزب الشيوعي العراقي

على الرغم من اقرار الحزب بان اتصالاته مع البعث لم تتعد في الماضي نطاق الاستفسار حول اوضاع المناضلين المعتقلين وما شابه ذلك . ثم كيف يدعو الحزب الشيوعي الى تحالف مع حكم حزب لا يحكم ، لا يمثل الحزب الذي يدعي الحكم باسمه بقدر كون الحزب امتدادا له ؟.

ان عبث الموقف الشيوعي « المتسول » كما تسميه ادبيات الحزب الشيوعي (القيادة المركزية) واضح . والتارجح وعدم الحزم او الحسم في اتخاذ المواقف نتيجة لعوامل ثلاثة تحد من امكانية الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) على التحرك باتجاه اكثر توافقا مع متطلبات الطغمة العسكرية الحاكمة كما فعلت الاحزاب الشيوعية في بلدان عربية اخرى في ظروف مشابهة . فالحزب الشيوعي العراقي حزب عريق في النضال له قواعد واسعة في قطاعات شعبية عريضة ، وهو يمثل ، سياسيا ، قوة اكبر من قوة البعث ، وان لم يمتلك سلطة الدولة (امكانية القمع) للحكم . ويضيف من قوة هذا العامل الكابح لتنازلات الحزب وجود الحزب الشيوعي (القيادة المركزية) وتاثيره على قواعد الحزب عن طريق الدعاوة التحريضية المستمرة على تخاذل اللجنة المركزية في مواجهة الطغمة العسكرية الحاكمة. ويزيد على وزن هذه العوامل العداء التقليدي المستحكم بين الحزبين ، الشيء الذي تعمل الدعاوة البعثية الحالية على انكائه (مثل التذكير بوضع الحزب الشيوعي عام ١٩٥٩ وقطعه الطريق على البعثيين في المقال الافتتاحي لصحيفة « الثورة » المشار اليه اعلاه) .

انتهى مقال هيئة تحرير « طريق الشعب » المشار اليه اعلاه بالكلمات التالية : « ان المطلب الملح الان ، قبل أي حديث عن الحوار أو الجبهة او الميثاق الوطني والخ .. هو احترام الحقوق الشخصية ، المدنية، وحق العائلة في أن تعرف مصير ولدها المعتقل في زنزانات التعذيب في قصر النهاية وملحقاته » . ان كان هذا الحد الادنى غير متوفر ، هل من أي جدوى في ثرثرة ماجد عبد الرضا الناطق باسم الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) حول خلاص حزبه الى استنتاج « انه هناك احتمال بأن يكون البعث ضمن القوى التي يسعى الحزب للتعاون معها » (الطريق ، نيسان — ايار ١٩٧٠ ، ص ٧٨) غير التخاذل وغير الانهزام والانتهازية ؟ وما هو مؤدى شعاري « الحريات الديمقراطية » و « الجبهة الوطنية التقدمية » في ظل حكم بيروقراطي مفرق في التخلف الا العقم والاضمحلال ؟!.

تتمة المحتوى الحقيقي لمعركة انتخابات رئاسة الجمهورية

والموافقة على تزويد الجيش بالسلاح من صديق العرب الاول الاتحاد السوفياتي ، وتحصين الجنوب ، واطلاق اوسع الحريات الديمقراطية والحد من جشع الشركات الاجنبية ، والدخول في الجبهة الشرقية ، وخوض المعركة المصيرية ضد الاستعمار والصهيونية واسرائيل والرجعية ، وتوسيع العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية مع الدول الاشتراكية ، وخاصة الاتحاد السوفياتي الصديق .. »

وكان ينقص « مؤتمر الاحزاب ... » بعد اذاعته هذه اللائحة الطويلة بمواصفاته للرئيس المقبل ان يعلن ترشيح احد قادته « الموصوفين » لمركز الرئاسة ... ولم لا ما دامت جميع اطراف المؤتمر تؤمن بالطريق البرلماني لبناء الاشتراكية ، الامر الذي يستتبع الافتراض بان هذه الاحزاب والقوى تؤمن بامكانية نجاح مرشح يتحلى بهذه المواصفات — لا بد أن يكون من بين قادتها طبعا — عن طريق اقناع نواب المجلس الـ ٩٩ باوصافه ومزاياه التقدمية ..

وواضح ان هذه التظاهرة تهدف الى محاولة « اثبات وجود » هذه القوى والاحزاب في معركة انتخابات رئاسة الدولة . فهي نموذج واضح للنهج الاصلاحي والانتهازي الذي تسير فيه هذه « القوى اليسارية والتقدمية » الذي لا بد أن يصب في النهاية في اقنية النظام نفسه!

ان المحتوى الحقيقي لمعركة انتخابات رئاسة الجمهورية لا يمكن فصله عن التركيب الطبقي للنظام القائم وارتباطاته العضوية بالنظام الامبريالي العالمي . والجماهير الشعبية ونوى طلائعها الثورية الحقيقية هي براء من هذا الصراع المحتدم فيما بين فصائل النظام نفسه .

ولكن اليس من دور لهذه الجماهير وسط هذه الظروف والعوامل السائدة ؟.

طبعا ثمة دور اساسي لها وهو أن تشدد نضالها وتطوره من اجل فضح طبيعة النظام الطبقية الاستغلالية وارتباطه العضوي بالامبريالية ، والعمل على تغييره تغيرا جذريا ، بحيث تكون قوة حقيقية تستطيع التصدي له وتمنعه من تنفيذ مخططه المعادي للشعب والمتناقض مع اماله ومطامحه .

كلمة

عودة إلى مهمة اللجنة الرباعيّة والإتفاق الأردني - الفدائي

لماذا إستطاع الملك حسين أن يتصلب؟

حين هرع الملك حسين الى طرابلس الغرب قبل اسابيع لم تكن مناسبة الجلاء الاميركي عن قاعدة « الملاحة » هي التي جعلته يشد رحال السفر تاركا وراءه اوضاعا سياسية متفجرة في عمان . بل ان هذه الاوضاع السياسية المتفجرة ذاتها هي التي كانت تعطي لرحلة الملك ابعادها ومعانيها . وقد أتت مناسبة الجلاء الليبية تمنحه فرصة اللقاء دفعة واحدة بأكبر عدد ممكن من الحكام العرب للتداول في شؤون العلاقة مع المقاومة وشجونها .

هذا اللقاء ، كان بالنسبة للملك اكثر من ضرورة . فالصدام الدموي الاخير مع المقاومة الفلسطينية كان قد اسفر عن نتيجة مغايرة لما خططت له اجهزة النظام الاردني في الاساس . وبدا واضحا أن ميزان القوى الذي أسفرت الاحداث عنه لم يكن يترك مجالا للشك في أن كفة المقاومة هي التي رجحت . وهو أمر كان ينبىء بالكثير على صعيد مستقبل العلاقة بين الطرفين . ولم يكن يكفي الملك حسين ان يتابع جهوده لترميم وحدة نظامه التي فسختها الاحداث كي يصبح في مكنته تصحيح « التوازن المختل » لغير صالحه . بل كان الملك يدرك أن ضبط المقاومة مجددا من ضمن اطار محض اردني هو أمر بالغ الصعوبة ان لم يكن ممكنا وصفه بالمستحيل . ومن هنا كان تعريب المحاولة الاردنية المضادة للعمل الفدائي ، المخرج الوحيد الذي ظل مفتوحا أمام السلطة في عمان .

وقد حققت رحلة الملك الى ليبيا كأمل اغراضها في هذا السبيل . فشكلت اللجنة العربية الرباعية في اجواء حملة محمومة على المقاومة الفلسطينية شارك فيها معظم الحكام المحتفلين بالجلاء ، فلم يتركوا شاردة ولا واردة من «اخطاء العمل الفدائي» الا وأحصوها ضاربين بالمقابل صفحا عن مئات الشهداء من الفدائيين وسكان المخيمات الذين سقطوا برصاص اجهزة النظام العميلة للمخابرات الاميركية . ولم ينس الحكام المتحدثون عن « أخطاء العمل الفدائي » أن يدلوا — في اجتماعات ليبيا — بنظرياتهم حول دور المقاومة الذي ينبغي ضبطه ، وموقعها الذي لا بد من حصره وتحديده ضمن ما يسمى « بقوى المواجهة العربية الاخرى » ... وهي نظريات تعطي للمقاومة دور الملحق بجيوش نظامية لا بد أن يكون لها في النهاية القول الفصل .

ذلك كله كان يوضح السياق السياسي الحقيقي لتشكيل اللجنة الرباعية العربية ويفضح طبيعة مهمتها منذ البداية : تقديم نجدة عاجلة للنظام الاردني تتيح له التقاط انفاسه وتجعل المقاومة تخسر بالمفاوضات السياسية — تحت شعار التنسيق — ما كانت قد ربحته بالصمود العسكري في وجه المذبحة التي نظمت ضدها .

هذا الفهم لطبيعة دور اللجنة الرباعية العربية ليس مجرد استنتاج او افتراض ، فبصمات هذا الدور المنحاز للنظام الاردني أتت واضحة جدا في نصوص البيان الذي اعلنته اللجنة عقب « نجاح » مهمتها وهي نصوص تنهض على محورين : الاول يتناول التزامات الحكومة الاردنية بينما يتحدث الثاني عن التزامات المقاومة . ورغم أن التحديد الشديد والدقيق كان الطابع الذي صيغت به النصوص المتعلقة بالتزامات المقاومة ، فان الغموض — والعمومية — كان طابع كل الفقرات التي اوجزت ما يترتب على الحكومة الاردنية بالمقابل . وهو غموض تتبدى خطورته حين نعيد قراءة البيان لنكتشف خلوه من أي التزام اردني بتحقيق المطلبين الرئيسيين اللذين طرحتهما المقاومة اثناء وبعد الصدام الدموي: حل الوحدات والقوات والاجهزة الخاصة التي انشئت في الاصل برعاية الشريف ناصر، وتطهير الجيش وأجهزة الامن ودوائر السلطة من القوى التي احترفت التآمر على الثورة الفلسطينية . فلماذا تسرب هذان المطلبان من تحت اصابع الذين صاغوا البيان — الاتفاق ؟

لم يكن الامر مجرد سهو حاكته يد الصدفة ، فلقد سبق اذاعة البيان تعسر شديد في المفاوضات التي كانت اللجنة الرباعية قطب الرحى فيها . اذ أن ممثلي المقاومة اصروا على تضمين الاتفاق والبيان نصا يفرض تحقيق المطلبين المذكورين ، وتم وضع مشروع اولي بوحي هذا الاصرار فعلا . ولكن الملك حسين رفضه بتصلب مشيرا الى تناقضه مع « روح مؤتمر ليبيا » الذي انبثقت اللجنة الرباعية عنه ! ويبدو أن رفض الملك هو الذي تحقق في النهاية ، فأتت نصوص الاتفاق والبيان تلتف بغموض حول البنود التي تكمن فيها مطالب المقاومة الجوهرية . هذا الغموض في تعيين التزامات الحكومة الاردنية ، مقابل التحديد الدقيق لواجبات المقاومة) كان متناسبا مع الاطار السياسي العام للبيان الذي أتى يحدد دور المقاومة وموقعها بعبارات شاحبة تتناسب فعلاً مع النظرية العربية الرسمية في هذا المجال والتي كانت موضوع تداول في مؤتمر ليبيا .

فما الذي كان يمنح الملك حسين فرصة التصلب والاصرار والرفض ؟ ليس توازن القوى الداخلي في الساحة الاردنية هو الذي مكنه من ذلك قطعا . بل أن السند العربي الذي وفرته له اللجنة الرباعية ، ومن أوفدها ، كان العامل المقرر لحدود موقفه اساسا . وذلك هو السياق الوحيد الذي يمكن من خلاله فهم نتائج المفاوضات التي أتت مقطوعة عن مقدمات كانت توحي في الظاهر بنهايات مختلفة .

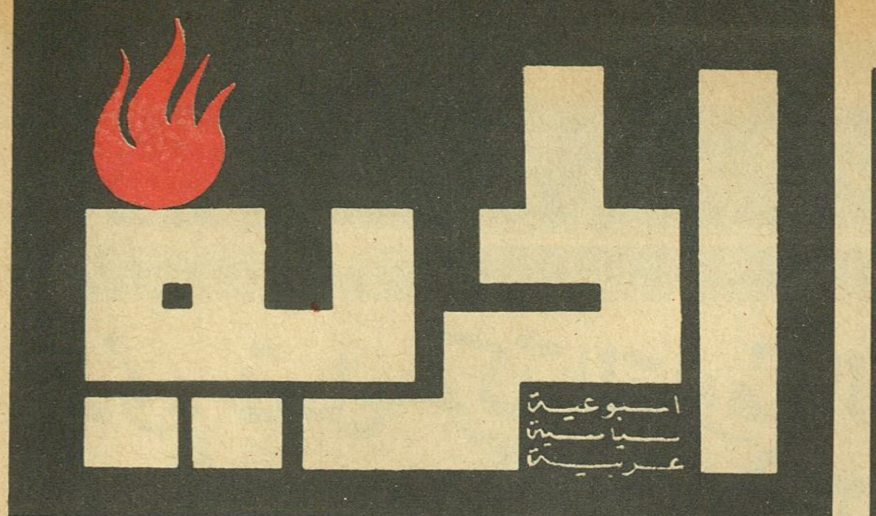
ولقد كان طبيعيا أن يثير الاتفاق ، في أوساط قواعد المقاومة الفلسطينية ومناضليها ، ردود فعل يتناسب وضوحها مع « غموضه » . ومن هذه الزاوية ينبغي فهم معنى ومبرر البيانات التي صدرت عن « لجنة تنسيق الميليشيا » في جبل عمان ومخيم الثورة ، والتي تضمنت نقدا علنيا للاتفاق . وبصرف النظر عما قيل حول « لهجة » تلك البيانات فمن الواضح أنها تعكس يقظة قاعدية طبيعية ومحمودة يجب أن تدفع بأطراف حركة المقاومة ولجنتها المركزية الى مناقشة خطها السياسي ووسائلها في العمل بعد التوقيع على الاتفاق الذي تبدو ثغراته الاساسية واضحة جدا . وسوف يكون من قبيل الامعان في الخطأ الفادح أن تستمر جهات مسؤولة من اللجنة المركزية في ربط تلك البيانات وما تمثله من رد فعل طبيعي « بجهات معادية للثورة » ؟ !! كما أنه ليس كافيا ان تتوالى تصريحات الناطقين بلسان المنظمات الفدائية متحدثة عن « تحفظات » عامة للمقاومة على الاتفاق . فهذه التحفظات يجب أن تحدد ، ثم هي لا بد أن تناقش ليسفر عنها موقف سياسي محدد ايضا . فالمؤكد أن الاتفاق الاخير لن يكون نهاية المطاف في رحلة العلاقة بين المقاومة والنظام الاردني . والدلالات التي يمكن استخراجها من نصوصه مضافة الى السياق السياسي الذي يحيط به اردنيا وعربيا ، توفر للمقاومة عناصر فهم اوضح وأدق لمستقبل اوضاعها في الساحة الاردنية .

لقد اوضحت المفاوضات اخيرا — تكرارا — أن النظام الاردني بعيد تماما عن القبول بعلاقة مع المقاومة تتيح لها فرصة اكمال طريقها على أرض ثابتة . كما أوضحت — وذلك هو الاهم — أن نتائج الصراع بين الطرفين لن تقررها عوامل القوة والضعف لدى كل منهما داخل الساحة الاردنية وحدها . وبذلك يصبح النظام الاردني مجرد رأس حربة لقوى تنتظم اطرافا عربية ودولية يهمها جميعا أن تلاقي المقاومة مصيرا يزيلها كعقبة تنتصب في وجه الحلول التصفوية للقضية الفلسطينية .

ان الحاق المقاومة بالوضع العربي الرسمي عسكريا وسياسيا هو الخط الذي تتقاطع عنده الان وتلتقي مواقف مختلف الانظمة العربية تجاه العمل الفدائي . وهو خط يحظى برعاية واهتمام كل الاطراف الدولية المعنية بتسوية « ازمة الشرق الاوسط » . هذه الحقيقة تكتسب في الظرف الراهن أهمية خاصة . فسوق الحل السلمي مفتوح على مصراعيه رغم كل تصريحات ومبادرات التصلب التي تتوالى من هذا الطرف أو ذاك . ومن هنا يستمد النظام الاردني مصادر قوته الرئيسية . فهو لا يصارع المقاومة بأسلحته الخاصة وحدها ، بل يتكىء الى قاعدة عريضة — عربية ودولية — تمنحه قدرة على الحركة والمناورة لم تكن لتتوفر له لو أن المعركة ظلت تدور ضمن اطار محض أردني .

واذا كانت تلك هي الابعاد الواسعة للصدام الحتمي المرتقب بين المقاومة وقوى الحل السلمي ، فان تحديد وسائل العمل والصمود — العسكرية والسياسية — لا بد ان يأتي متوافقا مع سعة المعركة المقبلة ومتطلباتها . واستكشاف المقاومة لمواقع اقدامها السياسية بمزيد من الدقة بعد اتفاقها الاخير مع السلطة الاردنية ، ليس الا خطوة أولى على هذا الطريق ...

« الحرية »



حديث لدوغلاس برافو:

هل تخلت كوبا عن الأممية البروليتارية؟

AL - HOURRIAH No 525 ● 27—7 — 1970 BEYROUTH بيروت — الاثنين — ٢٧—٧—١٩٧٠ — العدد ٥٢٥ — السنة الحادية عشرة — الثمن ٢٥ ق. ل.

قبول عبد الناصر بالمقترحات الأميركيّة:

خطوة واسعة نحو قبول الهزيمة

■ التهديد بتصفية المصالح الأميركية ينتهي بالإستسلام لمشروع التصفية الأميركي



تقرير من منطقة (بعلبك - الهرمل)

العشائر والاقطاع السياسي والديني "والأجهزة"